

الإيمان والإسلام

وما يتعلق بهما

دكتور / هشام عبد العزيز الأزهرى
مدرس العقيدة والفلسفة في كلية الدراسات
الإسلامية والعربية في دمياط الجديدة

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَةٌ

إن الحمد لله ، نحمده على نعمه، ونستعينه على طاعته، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً، ونشهد ألا إله إلا الله وحده، صدق وعده، ونصر عبده، وأعز جنده، وهزم الأحزاب وحده، وصلاةً وسلاماً تامين دائمين على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا ونبينا محمد، اللهم صل وسلم وبارك عليه، وعلى أصحابه وأتباعه وأحبابه، وعلى كل من سلك طريقه، واتبع سنته إلى يوم الدين .

وبعد/

فإن دين الله ﷻ واحد، غير متعدد؛ ولذا فلن يقبل من أي بشر غيره، وهذا الدين هو الإسلام، الذي جاء به سيدنا محمد ﷺ والنبيون من قبله، وصار اسم المسلمين علماً على أتباعه، بناءً على تسمية خليل الله إبراهيم ﷺ لهم بهذا الاسم، قال ﷻ: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ ۚ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ بَلَّةُ أُنِيبُكُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ هُوَ سَمَعُكُمْ الْمُتَسَلِّمِينَ مِنْ قَبْلُ...﴾^(١).

ومن الآيات القرآنية التي تبين أن الإسلام هو دين سيدنا محمد ﷺ وأنه الدين الذي لن يقبل الله غيره يوم الدين، قوله ﷻ: وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿١٠٨﴾^(٢).

وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(٣).

(١) الحج: ٧٨.

(٢) آل عمران.

(٣) آل عمران.

وقوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا..﴾^(١).

وقوله: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ، يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ..﴾^(٢).
وقوله: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٣١﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿٣٢﴾﴾^(٣).

ومن الآيات التي تدل على أن الإسلام هو دين الأنبياء قاطبة، وأنهم جميعاً قد أقرؤا به جميعهم فنبي الله نوح عليه السلام يقول لقومه: ﴿فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَاءَ لَكُم مِّنْ أَخِرٍ إِنْ أَجْرِي إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿٣٣﴾﴾^(٤).

ويقول صلى الله عليه وسلم عن إبراهيم عليه السلام: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٣٤﴾﴾^(٥).

وقال عن إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ..﴾^(٦).

وعندما حضر يعقوب عليه السلام الموت قال لبنيه: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَٰهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴿٣٥﴾﴾^(٧).

وقال موسى عليه السلام لقومه: ﴿يَنْقُومُ إِنْ كُنْتُمْ ءَامِنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُّسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾﴾^(٨).

(١) المائدة: ٣.

(٢) الأنعام: ١٢٥.

(٣) الأنعام.

(٤) يونس.

(٥) البقرة.

(٦) البقرة: ١٢٨.

(٧) البقرة.

(٨) يونس.

ثم وضع كل الآراء على مائدة النقد والنقاش، ببيان وجه الخطأ أو الصواب، من خلال وجوه الضعف أو القوة، في أدلة كل فريق، وترجيح ما أصاب وجه الحق منها، غير متحفز لرأي، أو متحيز لفرقة، قبل نصب الدليل وإقامته، والذي به يكون تغليب الآراء وترجيحها.

خطة البحث: تحدت هذه الدراسة في مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة:

فاما المقدمة: فقد أشرت فيها إلى أهمية الموضوع، وسبب اختياره، والدراسات السابقة، ومنهج البحث فيه، وخطته.

وأما المبحث الأول: فهو بعنوان: «الإيمان» وقد بينت فيه معنى الإيمان في اللغة والاصطلاح، وآراء العلماء حوله، وهل يزيد أو ينقص.

وأما المبحث الثاني: فعنوانه: «الإسلام» وبينت فيه معنى الإسلام، والعلاقة بينه وبين الإيمان، وآراء العلماء في ذلك.

المبحث الثالث: «الكفر ومراتبه» وتناولت فيه معنى الكفر ومراتبه، وأنواعه، كما بينت فيه خطأ المسارعة إلى التكفير.

المبحث الرابع: وقد جاء بعنوان: «مرتكب الكبيرة» واشتمل على تعريف الكبيرة، وحكم مرتكبها لدى بعض المذاهب، مع عرض كل الآراء بأدلتها، ووضعها على مائدة البحث والمناقشة، وترجيح ما ارتأيته مما صح لدي من مذهب أهل الحق.

الخاتمة: وعرضت من خلالها لأهم نتائج البحث.

هذا وما كان من صواب في هذه الدراسة فمن الله وحده وتوفيقه، وما كان من خطأ، أو سهو، أو نسيان، فمن عجزى وتقصيري، ومن الشيطان، والله سبحانه أسأل أن يجنبنا مواطن الزلل والزيغ والضلال، وأن يوفقنا إلى سديد القول والعمل، إنه نعم المولى ونعم النصير.

دكتور/ هشام عبد العزيز الأزهرى

مدرس العقيدة والفلسفة في كلية الدراسات

الإسلامية والعربية في دمياط الجديدة

المبحث الأول حقيقة الإيمان

تبين حقيقة الشيء في جلاء المعنى ووضوحه، ولا يتم هذا إلا بمعرفة شقيه اللغوي والاصطلاحي، فلنسلك هذا المنهج إذا أردنا أن نتعرف على حقيقة الإيمان: الإيمان في اللغة: يقال في المعجم:

آمن إيماناً: صار ذا أمن، وبه وثق، وصدقه.

وآمن: صدق، والله ﷻ هو المؤمن؛ لأنه آمن عباده من أن يظلمهم، وأصل آمن (الآمن) بهمزة، لينت الثانية، فصارت (آمن).

والأمن: ضد الخوف، والأمنة: الأمن.

وأكثر أهل العلم من اللغويين وغيرهم على أن (الإيمان) معناه: التصديق، قال ﷻ: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾^(١) وقال: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾^(٢) أي: وما أنت بمصدق لنا.

وقيل: إن حقيقة الإيمان لغة من الأمن من التكذيب والمخالفة، ثم نقل لغة إلى التصديق بأي أمر، حقاً كان أو باطلاً، فيكون استعماله في التصديق مجاز لغوي، علاقته اللزومية، من استعمال الملزوم وهو الأمن من التكذيب والمخالفة، في لازمه وهو التصديق؛ لأنك إذا صيرت الغير في أمن من أن تكذبه وتخالفه؛ لزم من ذلك أن تصدقه^(٣).

(١) الحجرات: ١٤، وينظر: كتاب العين باب النون والميم ٣٨٨/٨، تهذيب اللغة باب النون والميم ٣٦٨/١٥، وما بعد، تاج العروس ١٨٤/٣٤ - ١٨٦، مقاييس اللغة باب الهمزة والنون ١٣٥/١، لسان العرب ٢١/١٣، مختار الصحاح ١١، المعجم الوسيط ٢٨/١.

(٢) يوسف.

(٣) ينظر: أبو دقيقه/ الشيخ محمود «القول السديد في علم التوحيد» ٧٩/٣، ت/د: عوض الله حجازي، ط/الإدارة العامة لإحياء التراث، ط/٢، سنة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، قارن =

آراء العلماء في حقيقة الإيمان:

اختلف علماء الإسلام في معنى الإيمان، هل هو فعل القلب فقط، الذي هو التصديق اتماماً، أو فعل اللسان، الذي هو الإقرار والنطق بالشهادتين، أو فعل القلب واللسان، أو فعلهما مع عمل الجوارح، من صنوف العبادات والطاعات، التي هي من أعمال الدين جزءاً.

لقد ذهب إلى كل واحد من هذه الآراء^(١) فريق من العلماء:

=العيني/ بدر الدين محمود بن أحمد «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» ١/ ١٠٢، ط/ دار إحياء التراث العربي - بيروت، الكفومي/ أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني «الكليات» ص ٢١٢، ت/ عدنان درويش - محمد المصري، ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت - سنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(١) تنظر هذه الآراء في: الأشعري/ الإمام أبو الحسن «اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع» ص ١٢٢، ت/ د: حمودة غرابة، ط/ المكتبة الأزهرية للتراث، سنة ١٩٩٣م، الماتريدي/ الإمام أبو منصور «التوحيد» ص ٣٧٣، وما بعد، ت/ د: فتح الله خليف، الناشر/ دار الجامعات المصرية، الباقلاني/ القاضي أبو بكر «الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به» ص ٥٢، ٥٣، ت/ محمد زاهد الكوثري، ط ٢/ المكتبة الأزهرية للتراث، سنة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، الجويني/ إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف «الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد» ص ٣٩٦، ٣٩٦ ت/ د: محمد يوسف موسى، على عبد المنعم عبد الحميد، ط/ مكتبة الخانجي، ط ٣، سنة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، الجرجاني/ السيد الشريف علي بن محمد «شرح المواقف» ٨/ ٣٥١: ٣٥٣ ط/ دار الكتب العلمية ط ١، سنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، الرازي/ الإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين «معالم أصول الدين» ص ١١٣، ر/ طه عبدالرؤف سعد، ط/ مكتبة الكليات الأزهرية، بدون، التفتازاني/ مسعود بن عمر بن عبد الله «شرح العقائد النسفية» ص ٧٨: ٨٢، ت/ د: أحمد حجازي السقا، ط ١/ مكتبة الكليات الأزهرية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، التفتازاني «شرح المقاصد» ٣/ ٤١٧: ٤٢٢، ت/ إبراهيم شمس الدين، ط/ دار الكتب العلمية، ط ١/ ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، الشعرائي/ سيدي عبد الرهاب «اليواقيت والجواهر» ٢/ ١٠٦، ١٠٧، ط/ البابي الحلبي، سنة ١٩٥٩م اللالكائي/ أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور «اعتقاد أهل السنة» ٥/ ٩٩٩ ت/ د: أحمد سعد حمدان، ط/ دار طيبة - الرياض سنة ١٤٠٢هـ. وما بعد، الیهقي/ أحمد بن الحسين «الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث» ص ١٨٢، ت/ أحمد عصام الكاتب، ط ١/ دار الآفاق الجديدة - بيروت، سنة ١٤٠١هـ، الخلال/ أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون =

١- ذهب المحققون من العلماء، والأشعري، والإسفرائيني من الأشاعرة، والقاضي عبد الجبار من المعتزلة، وجهم بن صفوان، في أصح الروايات عنه، وكثير غيرهم، إلى أن الإيمان هو فعل القلب، وعرفوه بأنه: تصديق الرسول ﷺ في كل ما جاء به، مما علم من الدين بالضرورة، تصديقاً جازماً مطلقاً، سواء كان لدليل أو لتقليد الغير، فيدخل فيه إيمان المقلد.

٢- وذهب الكرامية، وبعض المرجئة، إلى أنه فعل اللسان فقط، بدون قيد ولا شرط، وقال غيلان الدمشقي، والفضل الرقاشي: إنه فعل اللسان، بشرط أن يكون معه التصديق بالقلب، فإذا لم يكن مع القول تصديق، لا يتحقق مسمى الإيمان.

٣- وقالت طوائف من المرجئة: إن الإيمان فعل القلب، بلا عمل.

٤- وذهبت طائفة من الجهمية والقدرية إلى اعتبار كون الإيمان: معرفة الله ﷻ وحده بالقلب، وأن الإقرار باللسان ليس بركن فيه، ولا شرط، حتى أن من عرف الله بقلبه، ثم جحد بلسانه، ومات قبل أن يقر به، فهو مؤمن كامل الإيمان، وهو قول «جهم بن صفوان» وأما معرفة الكتب، والرسول، واليوم الآخر، فقد زعم أنها غير داخلة في حد الإيمان.

وقيل: بل صحيح مذهب «جهم» أن الإيمان معرفة الله ﷻ مع معرفة كل ما علم بالضرورة، كونه من دين محمد ﷺ.

٥- واختار كونه فعل القلب واللسان: للمتردية ومحققو الأشاعرة، وطوائف من المرجئة، فالتصديق ينجي المؤمن من الخلود في النار، والإقرار باللسان شرط لإجراء الأحكام النبوية، من التوارث والتناكح، والصلاة عليه وخلفه، والدفن في مقابر المسلمين،

= ابن يزيد «السنة» ٣/ ٥٦٥ : ٥٧٠، ت/ د. عطية الزهراني ط ١/ دار الراجية - الرياض - سنة ١٤١٠هـ.
١٩٨٩م، ابن منده/ محمد بن إسحاق بن يحيى «الإيمان» ١/ ٣٣١، ت/ د: علي بن محمد بن ناصر
الفيهي، ط ٢/ مؤسسة الرسالة - بيروت - سنة ١٤٠٦هـ، العدني/ محمد بن يحيى بن أبي عمر
«الإيمان» ص ٩٦، ت/ حمد بن حمدي الجابري الحربي، ط ١/ الدار السلفية - الكويت - سنة ١٤٠٧هـ
الغنية في أصول الدين ص ١٧٣، شرح الطحاوية ص ٢٦٧، ٢٦٨، عمدة القاري ١/ ١٠٢ : ١٠٤،
القول السديد في علم التوحيد، ٣/ ٧٩ : ٨٥، كليات أبي البقاء ص ٢١٢، ٢١٣.

الممسوحة ضوئياً بـ CamScanner

ب- وأبو طالب عم النبي ﷺ كان يعرف نبوته، ويعرف أن الإسلام حق، ولكنه مات كافرًا، قال أبو طالب:

ولقد علمت بان دين محمد من خير أديان البرية ديننا

لولا الملامة أو حذار مسبة لوجدني سمحاً بذلك مبيناً

ج- بل إن إبليس اللعين يعرف ربه، ومع ذلك قال ﷻ في حقه: ﴿قَالَ فَأَخْرِجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾ (٣٦) وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.. إلى قوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَتَّبِعُكَ أَتْمَعِينَ مِنْهُمْ﴾ (٣٧) ﴿٣٦﴾.

٥- وأما قول غير المحققين من الأشاعرة: إن الإقرار ركن زائد، فقد ضعفه العلماء؛ للأدلة الدالة على أن الإيمان هو التصديق، ولا يعرف التصديق إلا بالإقرار؛ لتجري عليه أحكام الإسلام في الدنيا.

أما الأقوال الراجحة، والتي لها حظ من النظر، فهي ما ذهب إليه المحققون ومن معهم، من أن الإيمان هو التصديق فقط، وقول الماتريديّة ومحققو الأشاعرة، من أنه التصديق، والإقرار شرط لإجراء الأحكام الدينيّة، وقول المحدثين والأئمة الثلاثة أنه التصديق والإقرار والعمل، على ما بيناه سلفاً، والخلاف بين هذه الأقوال خلاف ظاهري، فالعمل عند المحدثين والأئمة الثلاثة، إنما اعتبر لإجراء الأحكام الدينيّة، من التوارث والتناكح، وهذا صريح مذهب الماتريديّة ومحققي الأشاعرة، ولا يخالف في هذا المحققون ومن تبعهم".

(١) ص: ٧٧: ٨٥، وينظر: شرح العقائد النسفية ص ٧٨، القنوجي/ محمد صديق حسن خان «قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر» ص ٨٥، ت/ د. عاصم عبد الله القريوتي، ط ١/ شركة الشرق الأوسط للطباعة - ماركا الشمالية - الأردن - ١٤٠٤ هـ، ابن أبي العز الحنفي/ صدر الدين علي بن محمد «شرح الطحاوية في العقيدة السلفية» ص ٢٦٧، ٢٦٨، ت/ أحمد بن علي، ط/ دار الحديث، سنة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، عمدة القاري ١/ ١٠٤.

(٢) ينظر: القول السديد ٨٣/٣.

ومن هذه الأقوال الثلاثة يتبين لنا المعنى الاصطلاحي للإيمان:

الإيمان في عرف الشرع:

الإيمان في الشرع هو: «تصديق النبي ﷺ فيما جاء به من ربه» وقيل: «التصديق بجميع ما جاء به النبي ﷺ إجمالاً في الإجمالي، وتفصيلاً في التفصيلي»^(١) أي: يجب تصديق النبي ﷺ في كل ما جاء به إجمالاً، فيما يكفي في التكليف به مجرد الإجمال، مثل: الإيمان بالرسول والملائكة على سبيل الإجمال، كما أنه لا بد من الإيمان بتفصيل ما جاء به النبي ﷺ فيما لا يكفي فيه مجرد الإجمال، فيجب مثلاً معرفة الأنبياء والرسول والمذكورين في كتاب الله ﷻ على سبيل التفصيل، وهذا لا يعني وجوب حفظ أسمائهم، ولكن المعنى أنه إذا عرض عليه اسم أحد منهم، لم ينكر نبوته أو رسالته، وكذا المعنى في الإيمان بالملائكة تفصيلاً، على ما ورد في القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة^(٢).

هذا.. وينبغي أن يبلغ التصديق درجة اليقين والإذعان، والالتقاد والتسليم لكل ما جاء عن النبي ﷺ طالما ثبتت صحة نسبة القول إليه ﷺ فلا يكفي مجرد تصديق القلب، من غير إذعان وانقياد، كما لا يكفي مجرد معرفة النبي ﷺ كما سبق أن ذكرنا^(٣).

ومحل هذا التصديق هو القلب، قال ﷻ: ﴿يَتَأْتِيهَا الرُّسُولُ لَا يَحْزَنُكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ..﴾^(٤) وقال: ﴿..إِلَّا مَنْ أَكْثَرَهُ وَقِيَّةً مُطْمَئِنِّينَ بِالْإِيمَانِ..﴾^(٥) وقال: ﴿..أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ..﴾^(٦)

فالإيمان محله القلب ومن الأحاديث الدالة على ذلك:

(١) البيهقي/ الشيخ إبراهيم «تحفة المريد على جوهرة التوحيد» ص ٥١، ط/ المعاهد الأزهرية، سنة ١٩٩٧م، قارن: شرح العقائد النسفية ص ٧٨، ٨١.

(٢) ينظر: اشرح الجوهرة ص ٥٠.

(٣) ينظر: شرح العقائد النسفية ص ٧٨، ٨٢، جوهري/ د: محمد ربيع محمد «عقيدتنا» ص ٣٧، ٣٨، ط/ وزارة الأوقاف، بدون، قارن الجويني «الإرشاد» ص ٣٩٧.

(٤) المائدة: ٤١.

(٥) النحل: ١٠٦.

(٦) المجادلة: ٢٢.

يقول الإمام الشافعي: «الإيمان هو التصديق، والإقرار، والعمل، فالمخل بالأول وحده: منافق، وبالثاني وحده: كافر، وبالثالث وحده: فاسق، ينجو من الخلود في النار، ويدخل الجنة»^(١).

إذاً.. فالعمل بالأحكام الشرعية، من الأوامر والنواهي، شرط لكمال الإيمان، وليست جزءاً من حقيقته، لا ينتفي بنفيه، أو عدم وجوده، ولا يتحقق بوجوده فقط، بمعنى أن الإيمان كله، لا يضيع بعدم وجود العمل، ولا يوجد بوجود العمل وحده، وبما يدل على ذلك:

أ - الآيات الواردة في الكتاب والسنة، والتي تعطف الإيمان على الأعمال، والعطف يقتضي المغايرة، قال ﷺ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾^(٢) وقال: ﴿...وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ...﴾^(٣) فالإيمان غير الأعمال.

ومن ذلك - أيضاً - قول النبي ﷺ: عندما سئل عن أي الأعمال أفضل: «قال: إيمان بالله، قال: ثم ماذا؟ قال: الجهاد في سبيل الله، قال ثم ماذا؟ قال: حج مبرور»^(٤).

ب - الآيات الدالة على الأوامر والنواهي بعد ثبوت الإيمان، وهي تدل في مجملها على وقوع الإيمان قبل الأمر بشيء أو النهي عنه، ومنها:

قوله ﷺ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾^(٥) وقوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾^(٦) وقوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَعَيْنَا وَقُولُوا أَنْظِرْنَا وَاسْمِعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٧)

(١) عمدة القاري ١/ ١٠٤، قارن: البواقيت والجواهر ٢/ ١٠٧، شرح الطحاوية ص ٢٦٧.

(٢) الكهف.

(٣) التغابن: ٩.

(٤) رواه مسلم في كتاب الإيمان، باب بَيَانُ كَوْنِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ تَعَالَى أَفْضَلَ الْأَعْمَالِ ١/ ٨٨.

(٥) البقرة.

(٦) الأحزاب.

(٧) البقرة.

وقوله: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمُ الَّتِي بَرَأْتُمْ أَنفُسَكُم مِّنْ ذَلِكُمْ تَقْلَحُونَ﴾^(١).

ج - النصوص الدالة على أن الإيمان والمعاصي قد يجتمعان، ومن ذلك: قوله ﷺ: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُبْطِلُوا صِدْقَتَكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى...﴾^(٢) وقوله: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ، بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾^(٣) وقوله: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا...﴾^(٤) ففي هذه الآيات أثبت الله ﷻ الإيمان لمن ارتكب هذه المعاصي، حيث وصفهم به، بعد تلبسهم بها.

وعن أبي ذر^(٥) قال: قال رسول الله ﷺ: «... ما من عبد قال لا إله إلا الله، ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: «وإن زنى وإن سرق» قلت: «وإن زنى وإن سرق؟ قال: «وإن زنى وإن سرق على رغم أنف أبي ذر»^(٦).

فهذه الأدلة وغيرها، تدل على أن العمل شرط لكمال الإيمان، فمن عمل كمال إيمانه وتم، ومن آمن ولم يعمل نقص إيمانه، وإن لم يذهب كله.

وأما الأحاديث النبوية التي تصرح بعدم دخول الجنة لمن ارتكب بعضاً من المعاصي، والتي قد يفهم منها أن العمل ركن من أركان الإيمان، فهي من باب التهيب، والمبالغة في النهي والزجر عن ارتكاب مثل هذه المعاصي والذنوب، وليست من باب نفي الإيمان بالكلية^(٧) ومن هذه الأحاديث:

(١) آل عمران.

(٢) البقرة: ٢٦٤.

(٣) الحجرات.

(٤) الحجرات: ٩.

(٥) رواه البخاري في كتاب اللباس، باب الثياب البيض ٢١٩٣/٥، وينظر: شرح المواقيف

٣٥٤/٨، معالم أصول الدين للرازي ص ١١٤، شرح العقائد النسفية ص ٨٠، شرح المقاصد

٤٣٢/٣: ٤٣٤، عقيدتنا ص ٣٩، ٤٠، عمدة القاري ١/١٠٦.

(٦) ينظر: شرح المقاصد ٣/٤٣٦، عقيدتنا ص ٤٠، ٤١، تفسير أضواء البيان ٣/٤٥٥.

قوله ﷺ: « وَاللّٰهُ لَا يُؤْمِنُ وَاللّٰهُ لَا يُؤْمِنُ وَاللّٰهُ لَا يُؤْمِنُ قِيلَ وَمَنْ يَا رَسُولَ اللّٰهِ قَالَ
الَّذِي لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقِهِ »^(١).

وقوله: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ نَهَامٌ»^(٢).

وقوله: «لَا يَزِيهِ الرَّائِي حِينَ يَزِيهِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَشْرِبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرِبُ وَهُوَ
مُؤْمِنٌ وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَنْتَهَبُ شَيْئًا يَرْفَعُ النَّاسَ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارُهُمْ
حِينَ يَنْتَهَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»^(٣).

أي: لا يفعل هذه المعاصي وهو كامل الإيمان، فهذه الأحاديث وأمثالها، تنفي كمال
الإيمان، ولا تنفي أصله وصحته.

وأما الآيات القرآنية التي تتحدث عن الإيمان، وتذكر الأعمال، مثل: الصلاة،
والزكاة، والجهاد، وحفظ الأمانة.. الخ فإنها أيضاً تتحدث عن الإيمان الكامل، والمؤمن
الكامل، وتوضح أن هذه الأعمال علامات على وجود التصديق القلبي، الذي هو
الإيمان، والذي ينجي من الخلود في النار^(٤) ومن هذه الآيات:

قوله ﷻ: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللّٰهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَتُهُ
زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿١﴾ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُمِيزُونَ زَكَاةًهُمْ يُنفِقُونَ
﴿٢﴾ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٣﴾ ۝ ».

وقوله: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴿٢﴾ وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ
الْفُحْشِ مُعْرِضُونَ ﴿٣﴾ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ﴿٤﴾ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ﴿٥﴾ إِلَّا
عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿٦﴾ فَمَنْ أَبْتَغَىٰ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ

(١) رواه البخاري في كتاب الأدب، باب إثم من لا يأمن جاره بوائقه ٢٢٤٠/٥.

(٢) رواه مسلم في كتاب الإيمان، باب بيان غلط تحريم النجاسة ١٠١/١.

(٣) رواه البخاري في كتاب المظالم، باب النهي بغير إذن صاحبه ٨٧٥/٢.

(٤) ينظر: عقيدتنا ص ٤١، ٤٢.

(٥) الأنفال.

الْعَادُونَ ﴿٦﴾ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْتِنِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ ﴿٧﴾ وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَواتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴿٨﴾

فهذا الآيات وأمثالها، تثبت بمفهوم الموافقة: الإيمان الكامل، لمن اتصف بهذه الصفات، وتثبت بمفهوم المخالفة: نقص الإيمان لمن عُدِمَتْ، أو قلت فيه تلك الصفات، بدليل قوله: (زادتهم إيماناً) فالإيمان أصل ثابت، ويتعاور عليه العمل فيزيده أو ينقصه، وهذا ما مستناوله في النقطة التالية:

زيادة الإيمان ونقصه

هل يزيد الإيمان وينقص، أم أنه ثابت لا زيادة ولا نقصان؟

اختلف العلماء في زيادة الإيمان ونقصه على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن الإيمان يزيد بالطاعات، وينقص بالمعاصي، وهو مذهب جمهور الأشاعرة، والمعتزلة، كما حكى عن الإمام الشافعي، وجمع كبير من علماء السلف، واستدلوا على ما ذهبوا إليه بالعقل والنقل:

فاستدلوا عقلاً بأنه: لو لم تتفاوت حقيقة الإيمان بالزيادة والنقصان؛ لكان إيمان آحاد الأمة مساوياً لإيمان الأنبياء والملائكة، واللازم وهو المساواة باطل، فبطل الملزوم، وهو عدم زيادة الإيمان ونقصانه، وثبت نقيضه، وهو أن الإيمان يزيد وينقص.

وأما نقلاً: فالأدلة النقلية كثيرة، ومنها قوله ﷺ: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ (٣) وقوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ (٤).

وقوله: ﴿وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا﴾ ﴿١١﴾.

(١) المؤمنون.

(۲) آل عمران.

(٣) الأنفال.

(٤) الأحزاب: ٢٢.

ومن السنة قول النبي ﷺ لابن عمر رضي الله عنهما لما سأله عن الإيمان: أيزيد وينقص؟ قال: «نعم يزد حتى يدخل صاحبه الجنة، وينقص حتى يدخل صاحبه النار»^(١).
وعن عمر رضي الله عنه أنه كان يأخذ بيد الرجل فيقول قم بنا نردد إيماناً^(٢).
وعنه أيضاً رضي الله عنه: «لو وزن إيمان أبي بكر بإيمان هذه الأمة لرجح به»^(٣).
فهذه الآيات والأحاديث تدل دلالة واضحة على زيادة الإيمان، وكل ما يقبل الزيادة يقبل النقص^(٤).

أما نقص الإيمان فمن الممكن الاستدلال عليه بالأحاديث التالية:

عن أبي سعيد الخدري قال خرج رسول الله ﷺ في أضْحَى أو فِطْرٍ إلى المصلى فمرَّ على النساء فقال: «يا معشر النساء تصدقن فإني أريتكن أكثر أهل النار» فقلن وبِمَ يا رَسُولَ اللَّهِ؟ قال: «تُكْثِرْنَ اللَّغْنَ وَتُكْفِرْنَ الْعَشِيرَ ما رأيت من نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلْبَّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ» قلن: وما نُقْصَانُ دِينِنَا وَعَقْلِنَا يا رَسُولَ اللَّهِ؟ قال: «أَلَيْسَ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ؟» قلن: بَلَى قال: «فَذَلِكَ مِنْ نُقْصَانِ عَقْلِهَا أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تُصُمْ» قلن: بَلَى قال: «فَذَلِكَ مِنْ نُقْصَانِ دِينِهَا»^(٥).

(١) رواه الثعلبي، ينظر: تخريج الأحاديث والآثار ١/٢٤٧، الفتح الساموي ١/٤٢٣، ولم أفق على درجة صحته.

(٢) رواه البيهقي في شعب الإيمان، ينظر: تخريج الأحاديث والآثار ١/٢٤٨، وابن أبي شيبة في مصنفه في كتاب الإيمان ٦/١٦٤.

(٣) روي مرفوعاً بطرق عدة عن عبد الله بن عبد العزيز بن أبي رواد عن أبيه، الذي ضعفه جمع من أصحاب الحديث، كما روي عن طريق ابن المبارك، وحسنه البعض، ورواه البيهقي في شعب الإيمان بإسناد صحيح، وابن راهويه في مسنده ٣/٦٧١، كنز العمال ١٢/٢٢٢، عمدة القاري ١/١٠٨، تخريج الأحاديث والآثار ١/٢٤٨، المغني عن حمل الأسفل ١/٣٥.

(٤) ينظر: الأشعري «رسالة إلى أهل الثغر» ص ٢٧٢، ت/ عبد الله شاکر المصري ط ١/ مكتبة العلوم والحكم - السعودية - لبنان - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م، شرح المقاصد ٣/٤٤٦، شرح الجوهرة ص ٥٩، ٦٠، عمدة القاري ١/١٠٧، ١٠٨.

(٥) رواه البخاري في كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم ح ٢٩٨.

وقال ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان»^(١).

القول الثاني: وذهب فريق من العلماء إلى أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، ونقل هذا القول عن الإمام أبي حنيفة رحمته الله وإمام الحرمين الجويني، واستدلوا على رأيهم: بأن الإيمان هو التصديق القلبي، الذي بلغ حد الجزم والإذعان، وهذا لا يتصور فيه زيادة ولا نقصان، فمن حصل له حقيقة الإيمان، فسواء أتى بالطاعات أو ارتكب المعاصي، فتصديقه باق على حاله، لا تغير فيه أصلاً، وتأول هذا الفريق الآيات التي استدلت بها الفريق الأول، على زيادة الإيمان ونقصانه، بأن الزيادة في الشيء الذي تؤمن به؛ فالصحابه رضي الله عنهم آمنوا بما أنزل على النبي ﷺ وكانت الشريعة لم تتم، وكانت الأحكام تنزل شيئاً فشيئاً، فكانوا يؤمنون بكل ما يتجدد، كما تأولوا الأحاديث السابقة، بأن الزيادة والنقص، يرجع كل منها إلى الأعمال لا التصديق^(٢).

القول الثالث: وهو قول مالك: أنه يقبل الزيادة ولا يقبل النقصان لأنه لو نقص لا يبقى إيماناً، ولكنه يقبل الزيادة لقوله ﷺ: «وَإِذَا تَلَّيْتَ عَلَيْهِمْ آيَاتَهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا»^(٣) ونحوها من الآيات، قال الداودي: سئل مالك عن نقص الإيمان فقال: قد ذكر الله ﷻ زيادته في القرآن، وتوقف عن نقصه، وقال: لو نقص لذهب كله^(٤).

ورد - بما سبق في القول الأول -: بأن ما يقبل الزيادة يقبل النقص، وقيل: إن هذا هو إيمان الأنبياء والملائكة، يزيد ولا ينقص، وقيل: إن إيمان الملائكة لا يزيد ولا ينقص؛ لأن إيمانهم جبلي بأصل الطبيعة، وما كان بأصل الطبيعة لا يتفاوت، وزاد بعضهم قسماً رابعاً، وهو أنه ينقص ولا يزيد، وهو إيمان الفساق^(٥).

(١) رواه مسلم في كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان وأن الإيمان يزيد وينقص وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان ٦٩/١.

(٢) ينظر: الإرشاد للجويني ص ٣٩٩، ٤٠٠، شرح العقائد النسفية ص ٨١، شرح المقاصد ٤٤٦/٣، ٤٤٧، شرح الجوهرة ص ٦٠.

(٣) الأنفال: ٢.

(٤) ينظر: بدر الدين العيني «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» ١٠٨/١.

(٥) ينظر: شرح الجوهرة ص ٥٩.

وأرى أن هذا القول لا يستقيم؛ حيث إن الفاسق - حين يفسق - ليس بمؤمن، وهو نص حديث النبي ﷺ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ...»^(١) كما أنه مردود - بما سبق - بأن ذلك من الأعمال، وهي تزيد بالطاعة، وتقص بالمعصية.

وذهب الخطابي إلى أن «الإيمان الكامل ثلاثة أمور: قول، وهو لا يزيد ولا ينقص، وعمل، وهو يزيد وينقص، واعتقاد، وهو يزيد ولا ينقص، فإن نقص ذهب»^(١٦).

ويبدو أن هذا الخلاف ظاهري - كما قال الإمام الرازي - فهو خلاف «مفرع على الكلام في معنى الإيمان، فمن قال إنه مجموع التصديق والإقرار والعمل، قال إنه يقبل الزيادة والنقصان، ومن قال إنه التصديق فقط، قال بعدم قبوله للزيادة والنقصان.. وقال بعض العلماء: إن الإيمان يزيد وينقص، سواء كان هو مجموع الأمور الثلاثة، أو التصديق فقط، أما إذا كان المراد منه مجموع الأجزاء الثلاثة، فقد علمت أن زيادته بزيادة الأعمال، ونقصه بنقصها، وأما إذا كان بمعنى التصديق فقط، فطرد الزيادة والنقص عليه، من جهة الدليل الموصول إليه، ومن جهة متعلقه، ومن جهة ثمرته»^(٣).

وهذا ينقض القول بأن الإيمان إذا كان معناه التصديق، فإنه لا يزيد ولا ينقص، كما ذهب إليه أصحاب القول الثاني، بل هو - على ذلك المعنى - يزيد وينقص بأمر ثلاثة:

الأول: الدليل الموصل إلى التصديق: فإن الأدلة تتفاوت وضوحاً وخفاءً، وبعداً عن الشبهة وقرباً منها، فكلما كان الدليل واضحاً، كان أشد رسوخاً في النفس، ومن هنا تأتي الزيادة، وكلما كان متأثراً بالشبهة، وعرضة للزوال، كان الشك والظن، ومن هنا يكون النقصان، كما أنه يلاحظ زيادة الإيثار ونقصانه، بحسب كثرة الأدلة، أو قلتها، كما يتفاوت ذلك في طريق ثبوت الدليل، بين ما ثبت المشاهدة، وما ثبت بالعلم، ومن هنا تكون الزيادة بكثرة دلائل التصديق، لا في التصديق.

(۱) سبق تخریجہ ص ۹۔

(٢) شرح الجوهرة ص ٦٠.

(٣) القول السديد في علم التوحيد ٣/ ٨٥، ٨٦، قارن: كليات أبي البقاء ص ٢١٥.

فالتصديق إذاً يتفاوت بهذا الاعتبار، ولذا كان إيمان أبي بكر رضي الله عنه أرجح من إيمان أهل الأرض، كما ثبت في الحديث سلفاً.

الثاني: متعلق التصديق: فقد يحصل التصديق بطريق الإجمال، من غير تفصيل، أو وقوف على حكمة التشريع، وقد يحصل التصديق بطريق تفصيل الأدلة، والوقوف على الحكم التي تظهر له.

وبهذا يتفاوت الإيمان قوة وضعفاً؛ فإن المصدق على الإجمال، ربما يتخلخل اعتقاده، أو يحصل منه استنكار قلبي أو لساني، عند عجزه عن فهم مقاصد التشريع وحكمته، وهذا يضعف إيمانه بهذا الاعتبار، أما المصدق بالدليل التفصيلي، فهو آمن من تخلخل اعتقاده، وطرد الشك له في عقيدته، فهذا يزيد إيمانه بهذا الاعتبار.

الثالث: ثمرة التصديق: وهي الأعمال^١ وهي باتفاق سبب في زيادة الإيمان ونقصه، كما سبق.

ويذكر الإمام «الباقلائي» وجهاً آخر - قريب من هذا - للتوفيق بين تلك الآراء، فيقول: لا ننكر أن نطلق أن الإيمان يزيد وينقص، كما جاء في الكتاب والسنة، ويرجع هذا إلى أحد أمرين:

أولهما: أن يكون ذلك راجعاً إلى القول والعمل، دون التصديق؛ لأن ذلك يتصور فيهما مع بقاء الإيمان، أما التصديق فمتى انخرم منه أدنى شيء، بطل الإيمان، فمن صدق بكل ما جاء عن النبي ﷺ من الصلاة والزكاة والجهاد.. الخ، ثم ترك فعل بعضها، مع كمال تصديقه لم يكفر، ولا يوصف بالكفر، وبالعكس من ذلك من أقر وصدق بجميع ما جاء عن النبي ﷺ عدا تحريم الخمر، أو نكاح المحرمات - مثلاً - فإنه لا يوصف بالإيمان، بل ينسلخ منه، والدليل على ذلك: أن النبي ﷺ قد نهى عن إيذاء الجار، وأراد بذلك كف الأذى، ولم يرد التصديق؛ لأنه لو استحل أذاه، لم يكن له إيمان، لا زائد ولا ناقص.

(١) ينظر: الإنصاف للباقلاني ص ٥٥، شرح المقاصد ٣/ ٤٤٧: ٤٤٩، شرح العقائد النسفية ص ٨١، القول السديد ٣/ ٨٦، ٨٧، عمدة القاري ١/ ١٠٨، ١٠٩.

والثاني: أن إطلاق الزيادة والنقصان قد يتصور من حيث الحكم، لا من حيث الصورة، وهذا حاصل في الجميع، من التصديق والإقرار والعمل، فتكون الزيادة والنقص في الجزاء والثواب، والمدح والثناء، دون التصديق، الذي لا زيادة فيه ولا نقص، وذلك من حيث الصورة، وقد دل على ذلك الكتاب السنة:

أما الكتاب: فقوله ﷺ: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أَوْلِيَّكَ أَكْثَرَ دَرَجَةً مِمَّنْ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلِهِ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾^(١) فليس تصديق من آمن قبل الفتح، يزيد على تصديق من آمن بعده؛ فكل واحد منهما من حيث الصورة، مصدق بجميع ما جاء به الرسول ﷺ لكن تصديق أولئك أكمل في الحكم والثواب والدرجة.

وأما السنة: فقول النبي ﷺ: ﴿لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ﴾^(٢) ومعلوم أن إنفاق مثل أحد ذهباً، ما أنفقه أحد من الصحابة رضي الله عنهم ونفقتهم في الحكم والثواب والدرجة، أزيد من نفقة غيرهم^(٣).

وبوجوه التوفيق هذه، يمكن الجمع بين الآراء، وأن الإيمان يزيد وينقص بحسب القول والعمل، وأنه ثابت لا يزيد ولا ينقص، بحسب التصديق القلبي، أو بحسب صورة التصديق، كما رجحه الباقلاني.

(١) الحديد.

(٢) رواه البخاري في كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي ﷺ لو كنت متخذًا خليلاً ٣/١٣٣٨.

(٣) ينظر: الإنصاف للباقلاني ص ٥٤، ٥٥.

والإسلام مبني على خمسة أركان، كما ورد في حديث جبريل عليه السلام: «...الإسلام أن تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ وَتَصُومَ رَمَضَانَ وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنْ امْتِطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا...».

العلاقة بين الإيمان والإسلام:

اختلف علماء الإسلام في الفرق بين الإيمان والإسلام على قولين: الأول: أنهما بمعنى واحد، والثاني: أنهما متغايران.

الرأي الأول: وهو ما مذهب إليه جمهور الماتريدية ومحققو الأشاعرة، وبعض المحدثين، والمتكلمين، وجمهور المعتزلة، وهو أنها متحدان في المعنى، فكل مسلم مؤمن، وكل مؤمن مسلم، فالإسلام عندهم هو الإذعان الباطني «فلا يكون إيمان بلا إسلام، ولا يوجد إسلام بلا إيمان، وهما كالظهر مع البطن، والدين اسم واقع على الإيمان والإسلام والشرائع كلها»^(٣).

واستدلوا عليه رأيهم هذا بوجوه:

الأول: أن الإيمان هو التصديق بالله، والإسلام إما أن يكون مأخوذاً من التسليم، وهو تسليم العبد نفسه لله ﷻ أو يكون مأخوذاً من الاستسلام، وهو الانقياد، وكيف ما كان، فهو راجع إلى تصديق شهادة العقول والآثار، على وحدانية الله ﷻ وأن له الخلق والأمر، لا شريك له في ذلك، فهما بمعنى واحد.

وأجيب: بعدم التسليم بأن الإيمان هو التصديق بالله فقط؛ وإلا لكان كثير من الكفار مؤمنين؛ لتصديقهم بالله، بل هو تصديق الرسول بكل ما علم بحجته به بالضرورة. كما مر. ولئن سلمنا، لكن لا نسلم أن التسليم ههنا بمعنى تسليم العبد نفسه، فلم لا يجوز أن يكون بمعنى الاستسلام وهو الانقياد، وهو أحد معاني التسليم، وحيث يُلزم تغايرهما لجواز الانقياد ظاهراً، بدون تصديق القلب.

(١) رواه مسلم في كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ١/ ٣٧..
(٢) الفقه الأكبر لأبي حنيفة ص ٥٧، قارن التوحيد للمأ تريدي ص ٣٩٤، وما بعد، قطف الثمر ص ٨٧، ابن منده «الإيمان» ص ١٢٣.

كما أننا لو نظرنا إلى قول النبي ﷺ حين سأله جبريل عن الإسلام والإيمان؛ للزم تغايرهما بتصريح تفسيرهما؛ حيث قال: «..الإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ...» قَالَ فَأَخْبَرَنِي عَنِ الْإِيمَانِ، قَالَ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ... الخ الحديث^(١) كما أن قوله ﷺ: «إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ» يدل على المغايرة بينهما؛ لأن العطف يقتضي تغاير المعطوف، والمعطوف عليه^(٢).

فكيف نحل هذا الإشكال؟

إن المتبع للآيات القرآنية والأحاديث النبوية؛ يجد أن اسم الإيمان قد ذكر مفرداً غير مقرون باسم الإسلام، كما ذكر اسم الإسلام غير مقرون بالإيمان، ونلاحظ أنه في هذه الحالة - حالة الأفراد - يكونان بمعنى واحد، فيقوم أحدهما مقام الآخر، أما في حالة الاقتران، فنجد أن معنيهما مختلف، فيراد من أحدهما معنى مغاير للآخر؛ فهما يتفقان معنى، في حالة الأفراد، ويختلفان معنى في حالة الاقتران.

وهذا ما يوضحه بصورة أكبر في الرأي التالي:

الرأي الثاني: وهو ما عليه جمهور العلماء والمحققين: أن الإسلام والإيمان يختلفان من حيث الحقيقة اللغوية، ويتفقان من حيث الحقيقة الشرعية:

فمن حيث اللغة: نجد أن الإسلام هو الانقياد الظاهري، والإيمان هو الانقياد والإذعان الباطني، فلا تلازم بينهما «فقد يكون الشخص مؤمناً مسلماً، إذا أذعن بقلبه، وصدق بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، وانقاد لأوامر الله ونواهيه، وقد يكون مؤمناً غير مسلم، إذا أذعن بقلبه ولم يحصل منه الانقياد الظاهري، وقد يكون مسلماً غير مؤمن، إذا انقاد ظاهراً ولم يصدق بقلبه، فتكون النسبة بينهما العموم والخصوص الوجهي، يجتمعان فيمن أذعن بقلبه وانقاد ظاهراً، وينفرد الإيمان فيمن صدق بقلبه، ولم يحصل

(١) رواه مسلم في كتاب الإيمان، باب بَيَانِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ وَالْإِحْسَانِ... ٣٦/١.

(٢) الأحزاب: ٣٥.

(٣) ينظر: عمدة القاري ١/ ١١٠.

منه انقياد في الظاهر، وينفرد الإسلام فيمن انقاد ظاهراً، وجحد باطناً^(١) وهذا ما ذهب إليه جمهور الأشاعرة^(٢).

وقيل بينهما عموم وخصوص مطلق - كما ذكر الباقلاني - فكل إيمان إسلام، وليس كل إسلام إيمان؛ وذلك لأن معنى الإسلام: الانقياد، ومعنى الإيمان: التصديق، ويستحيل أن يكون الشخص مصداقاً غير منقاد، ولا يستحيل أن يكون منقاداً غير مصدق، وهذا كما يقال: كل نبي صالح، وليس كل صالح نبياً^(٣).

أقول: وليس بالوجه القوي؛ فقد يصدق المؤمن باطناً، ولا ينقاد ظاهراً، كما في أصحاب المعاصي، وكذا فيمن أكره وقلبه مطمئن بالإيمان، كما أنه قد ينقاد ظاهراً، ولا يصدق باطناً، كما في حال المنافق.

وأما من حيث حقيقتيهما الشرعية: فإن كلا منهما يتضمن الآخر؛ لأن بينهما تلازماً في الوجود، فكل واحد منهما مكمل للآخر، بحيث لا ينفكان عن بعضهما البعض، فإنهما إذا اجتماعاً، اختلف مدلولهما، وإذا افترقا، اتفق معناهما، وأنه إذا وجد أحدهما في نص دون الآخر، فهو لازم له، وإن اجتماعاً في نص واحد، فكل منهما يفسر بالمعنى الشرعي، فيختلف معنى الإيمان عن الإسلام.

مثال اجتماعهما: قوله ﷺ: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمَّنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئاً إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٤) فقد جمعت الآية الكريمة بين اللفظتين، فاختلف معناهما، فمعنى الإسلام: الأعمال الظاهرة من العبادات: الشهاداتتان، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، أي: الاستسلام لله تعالى، والخضوع والانقياد بالجوارح له ﷺ.

(١) القول السديد ٣/ ٨٧، ٨٨، وقارن: شرح الجوهرة ص ٥٥، عمدة القاري ١/ ١٠٩.

(٢) ينظر: شرح الجوهرة ص ٥٥.

(٣) ينظر: الإنصاف للباقلاني، وقارن التمهيد للباقلاني ص ٣٩٣، قواعد العقائد من كتاب الإحياء

للغزالي ص ٢٣٦، ٢٣٧، عمدة القاري ١/ ١٠٩.

(٤) الحجرات.

ومعنى الإيمان: الاعتقادات الباطنة، وهي الإيمان بالله ﷻ وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره، أي: تصديق القلب وإقراره ومعرفته.

ويدل على هذا أيضاً أن النبي ﷺ فرق هو وجبريل بينهما، وذلك في حديث سؤال جبريل للنبي ﷺ عن حقيقة كل منهما، قائلاً: «يا محمد أخبرني عن الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ﷺ وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً، قال: صدقت قال: فعجبنا له يسأله ويصدقّه، قال فأخبرني عن الإيمان، قال: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره قال صدقت...»^(١) وهذا واضح في كونها غيرين، وأن محل الإيمان القلب، ومحل الإسلام الجوارح^(٢).

وأما إذا افرق الإيمان والإسلام في نص، فإن ذلك يعني اجتماعهما معنى، فيشمل كل واحد منهما الدين كله، أصوله وفروعه؛ وأفعاله الظاهرة والباطنة، فإذا جاء ذكرهما مفرداً، كل على حلق، فللمراد بهما الدين كله، بما فيه من إسلام وإيمان، وشعائر، وشرائع، ومناهج، وأحكام.

فمثال انفراد الإسلام قوله ﷻ: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ...﴾^(٣) وقوله: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ...﴾^(٤) وقوله: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ...﴾^(٥) وقوله ﷺ: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ...»^(٦).

فالإسلام في هذه النصوص يشمل الإيمان.

(١) سبق تخريجه ص ١٨.

(٢) ينظر: الإنصاف للباقلاني ص ٥٦.

(٣) آل عمران: ١٩.

(٤) الأنعام.

(٥) الأنعام: ١٢٥.

(٦) رواه البخاري في كتاب الإيمان، باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ١/ ١٣، ومسلم في كتاب الإيمان، باب جامع أوصاف الإسلام ١/ ٦٥.

ومثال انفراد الإيمان وحده قوله ﷺ: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي
الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِيرِينَ﴾^(١) وقوله: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ ءَامِنُوا
بِرَبِّكُمْ فَقَامْنَا..﴾^(٢) وقوله: ﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَحْلِفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ
ءَامِنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾^(٣).

وقال ﷺ: «الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ وَفِي كُلِّ خَيْرٍ..»^(٤).
فالإيمان في هذه الأمثلة يشمل الإسلام.

والحاصل: أن حالة اقتران الإسلام بالإيمان، غير حالة إفراد أحدهما عن الآخر،
فمثل الإسلام من الإيمان، كمثل الشهادتين إحداها من الأخرى، فشهادة الرسالة
للنبي ﷺ غير شهادة الوجدانية لله ﷻ فهما شيان في الأعيان، وإحداها مرتبطة
بالأخرى في المعنى والحكم كشيء واحد، كذلك الإسلام والإيمان، فلا إيمان لمن لا
إسلام له، ولا إسلام لمن لا إيمان له، إذ لا يخلو المؤمن من إسلام به يتحقق إيمانه
ويظهر، ولا يخلو المسلم من إيمان به يصح إسلامه ويقوى، ونظائر ذلك في كلام الله
ورسوله، وفي كلام الناس كثيرة، أعني في الإفراد والاقتران، منها لفظ الكفر والتناق،
فالكفر إذا ذكر مفرداً في وعيد الآخرة، دخل فيه المنافق كقوله ﷺ: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ
فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِيرِينَ﴾^(٥) ونظائره كثيرة، وإذا قرن بينهما، كان
الكافر من أظهر كفره، والمنافق من آمن بلسانه، ولم يؤمن بقلبه، وكذلك لفظ البر
والتقوى، ولفظ الإثم والعدوان، ولفظ التوبة والاستغفار، ولفظ الفقير والمسكين، وأمثال
ذلك^(٦).

(١) المائدة.

(٢) آل عمران: ١٩٣.

(٣) الحديد.

(٤) رواه مسلم في كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز والاستعانة بالله وتفويض المقادير
لله ٢٠٥٢/٤.

(٥) المائدة.

(٦) شرح الطحاوية في العقيدة السلفية ص ٢٨٣.

وبهذا التفصيل يحصل الجمع بين الأدلة، وهذا هو القول الوسط، الذي به تجتمع النصوص الشرعية، وهو الرأي الصحيح المقبول عند جمهور العلماء والمحققين.

ويلاحظ أن القرآن الكريم قد أفرد بين المعنيين اللغوي والشرعي، كما أنه جمع بينهما، فمثال إفراد لفظ الإيمان لغة، قوله ﷻ: ﴿أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ...﴾^(١) وقوله: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ...﴾^(٢) فالإيمان في هاتين الآيتين مستعمل في التصديق الباطني بحق، وقد عبر عن هذا بالقلوب في الآية الأولى، وبكتم الإيمان في الآية الثانية.

ومثال إفراد الإسلام قوله ﷻ: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْتَغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾^(٣) وقوله: ﷻ: ﴿إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمَ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٤) فالإسلام هو الاستسلام والانقياد في الآية الأولى، وإخلاص العبادة لله ﷻ في الآية الثانية.

ومثال اجتماعهما: قوله ﷻ: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾^(٥).

وقوله: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾^(٦).

كما يلاحظ أن للإيمان والإسلام في القرآن الكريم، استعمال لغوي خاص، وذلك إذا ذكر مع كل منهما متعلق خاص، فنجد أن الإيمان يتعدى بالباء، بينما يتعدى الإسلام

(١) المجادلة: ٢٢.

(٢) غافر: ٢٨.

(٣) آل عمران.

(٤) البقرة.

(٥) الحجرات.

(٦) الأحزاب: ٣٥.

وقوله: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخُسِرِينَ﴾^(١)
فقد ظهر أن كلاً من الإسلام والإيمان في هذه الآيات يراد بهما الدين بجملته،
وذلك بواسطة القرائن المعينة لهذا المعنى كما هو واضح من خلال الآيات السابقة^(٢).

(١) آل عمران.

(٢) ينظر: القول السديد في علم التوحيد ٣/ ٨٨، ٨٩، وارجع إلى رأي أئمة الإسلام وعلمائه في
الفرق بين الإسلام والإيمان في: قواعد العقائد من كتاب الإحياء للغزالي ص ٢٣١، وما بعد،
الإيمان لابن منده ص ٣١١، ٣١٢، الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ٢/ ٢٤٧،
٢٤٨، السنة للخلال ٣/ ٦٠٤، ٦٠٥، كليات أبي البقاء ص ١١٢، ١١٣، تهذيب اللغة للأزهري
٣١٣، ٢١٢/ ١٢.

المبحث الثالث الكفر ومراتبه

انتهينا في المباحث السابقة من بيان معاني الإيمان والإسلام، وآراء علماء الإسلام في الفروق الكائنة بينهما، ونعمد هنا إلى بيان معنى الكفر فهو ضد لها - وبضدها تعرف الأشياء - ومن لا ينطبق عليه اسم الإيمان أو الإسلام، فهو كافر، ونبدأ أولاً بالمعنى اللغوي، ثم ننتي بالاصطلاحي:

الكفر في اللغة: الكُفْرُ بالضم، ضد الإيمان - ويُفتح - وأصل الكُفْرِ من الكُفِرَ بالفتح، مَصْدَرُ كَفَرَ، بمعنى: السَّتر، وكل من ستر شيئاً، فقد كفره، يقال: كفر بالله يكُفِرُ كُفْراً وكُفْراً وكُفُوراً وكُفْراناً، من باب نصر.

والكفر: جحود النعمة، وهو ضد الشكر، قال تعالى: ﴿.. وَقَالُوا إِنَّا بِكُمْ كَافِرُونَ﴾ أي جاحدون، يقال: كَفَرَ يَكْفِرُ كُفُوراً وكُفْراناً من باب ضرب، فكفر بنعمة الله أي: جحدها وسترها، وكافره حقه: جحده، ورجل مكفر: مجحود النعمة مع إحسانه، ورجل كافر: جاحد لأنعم الله^(١).

قال الأزهري: وأصل الكُفْرِ: تَغْطِيَةُ الشَّيْءِ تَغْطِيَةً تَسْتَهْلِكُهُ، ثُمَّ شَاعَ الكُفْرُ فِي سِتْرِ النُّعْمَةِ خَاصَّةً، وَفِي مُقَابَلَةِ الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّ الكُفْرَ فِيهِ سِتْرُ الْحَقِّ وَسِتْرُ نِعَمٍ قِيَاسِ النُّعْمِ^(٢).

ومنه الكفارة: وهي ما يغطي الإثم، والخطيئة، واليمين، فيمحي به، وسميت الكفارات بها؛ لأنها تكفر الذنوب، أي: تسترها، مثل: كفارة الأيمان، وكفارة الظهار، والقتل الخطأ.

(١) القصص.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة ١٠/١١٠، المحكم والمحيط الأعظم ٣/٧، ٤، لسان العرب ٥/١٤٤، أساس البلاغة ١/٥٤٧، تاج العروس ١٤/٥٠، القاموس المحيط ١/٦٠٥، المفردات ص ٤٣٣، ٤٣٤، التعاريف ص ١٠٦.

(٣) تاج العروس ١٤/٥١، ٥٢.

والتكفير: ستر الإثم وتغطيته، نحو التمريض في كونه إزالة للمرض، وتنقية العين في إزالة القذى^(١).

إذاً.. فالكفر لغة يستعمل في معنيين: الأول: كفر هو ضد الإيمان، والثاني: كفر هو جحود نعمة الله ﷻ وأصلهما واحد، وهو: الستر والتغطية.

والكفر الذي هو ضد الإيمان يتعدى بالباء، نحو قوله ﷻ: ﴿...فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطُّغُوتِ وَيُؤْمِرْ بِاللَّهِ﴾^(٢) أما الذي هو ضد الشكر، فيتعدى بنفسه، يقال: كفر بالمنعم والنعمة، ولا يقال: كفر بالمنعم والنعمة^(٣).

وقد يكون الكفر بمعنى البراءة، كقول الله ﷻ حكاية عن الشيطان في خطيئته إذا دخل النار: ﴿...إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٤) أي تبرأت.

والكفر كله ملة واحدة؛ لأن شريعة محمد ﷺ هي الحق بلا شك، والناس بالنسبة إليها فرقتان: فرقة تقر بها، وهم المؤمنون قاطبة، وفرقة تنكر بأجمعهم، وهم الكفار كافة، فهذا الاعتبار كانوا كالملة الواحدة، وإن اختلفوا فيما بينهم، صاروا كأهل الأهواء من المسلمين.

والكفر قد يحصل بالقول تارة، وبالفعل أخرى، فالقول الموجب للكفر، إنكار نص مجمع عليه، ولا فرق بين أن يصدر عن اعتقاد، أو عناد، أو استهزاء.
والفعل الموجب للكفر، هو الذي يصدر عن تعمّد ويكون الاستهزاء صريحاً بالدين، كالسجود للصنم، وإلقاء المصحف في القاذورات^(٥).

(١) الفراهيدي/الخليل بن أحمد «العين» ٢/٣٨٥، القاموس المحيط ١/٦٠٦، تاج العروس ١٤/٦٠، لسان العرب ٥/١٤٨، المصباح المنير ٢/٥٣٥، المفردات في غريب القرآن ص ٤٣٥

(٢) البقرة: ٢٥٦.

(٣) كليات أبي البقاء ص ٧٦٣.

(٤) إبراهيم: ٢٢.

(٥) ينظر: معارج القبول ٢/٥٩٣، كليات أبي البقاء ص ٧٦٣: ٧٦٥، تهذيب اللغة ١٠/١١٠،

الكفر في عرف الشرع: اختلف المتكلمون في تعريفه، على حسب اختلافهم في الإيمان، فمن قال الإيمان بالله هو معرفته، قال: الكفر هو الجهل بالله، ورد بأن جحد الرسالة، وسب الرسول ﷺ والسجود للصنم.. وأمثال ذلك كفر بالإجماع، وليس هذا جهلاً بالله؛ إذ قد يصدر ذلك من العارف بالله، الجاهل بالدلالة على العلم بامتناع هذه الأمور، أو بالمعرفة بها.

ومن قال الإيمان هو الطاعات، كالمعتزلة، وبعض الخوارج، قال: الكفر هو المعصية، ولكن قالت الخوارج: كل معصية كفر، أما المعتزلة فقسموا المعاصي إلى معصية هي كفر، وهي كل معصية تدل على الجهل بالله، كسب الرسول، وإلقاء المصحف في القاذورات، وإلى معصية لا توجب انتصاف فاعلها بالكفر ولا بالفسوق، ولا يمتنع معها الانتصاف بالإيمان، كالسفه، وكشف العورة، إلى غير ذلك، وإلى معصية توجب الخروج من الإيمان، ولا توجب الانتصاف بالكفر، بل بالفسوق والفجور، كالقتل العمد، والعدوان، والزنا، وشرب الخمر، ونحوه.

ورد بأن كل معصية لا تدل على تكذيب الرسول فيما جاء به، فإنها لا تكون كفراً.
أما من قال الإيمان هو المعرفة بالجنان، والإقرار باللسان، والعمل بالأركان، قال:
الكفر هو الإخلال بأحد هذه الأمور، على سبيل الجحد والإنكار.

ومن قال الإيمان هو تصديق القلب بالله، وبما جاء به رسله، قال: الكفر هو التكذيب بشيء مما جاء به الرسول ﷺ وهذا قول الإمام الغزالي رحمته الله ورد بأن من ليس بمصدق ولا بمكذب بشيء مما جاء به الرسول، فإنه كافر بالإجماع وليس بمكذب، مثل أطفال الكفار ومجانينهم، فإنهم كفار، وليسوا بمصدقين ولا بمكذبين“.

أقول: وليس بشيء؛ إذ الأطفال والمجانين غير مكلفين، والكلام فيمن يقع عليه اسم الكفر من المكلفين، فلا نسلم إيقاع اسم الكفر عليهم.

(١) ينظر: شرح المواقيف ٨/ ٣٦١-٣٦٣، شرح المقاصد ٣/ ٤٥٧-٤٥٩، ابن تيمية «بغية المراتد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية» ص ١٩٦، ت/ د. موسى سليمان الدويش، ط ١/ مكتبة العلوم والحكم، سنة ١٤٠٨ هـ، كليات أبي البقاء ص ٧٦٤.

وعرفه الإمام الإيجي للكفر بأنه: «عدم تصديق الرسول في بعض ما علم بحجته ضرورة»^(١).

وفصل ابن الوزير هذا التعريف بزيادة بيان، فيقول: «الكفر هو: التكذيب المتعمد لشيء من كتب الله ﷻ المعلومة، أو لأحد من رسله ﷺ أو لشيء مما جاؤوا به، إذا كان ذلك الأمر المكذب به معلوماً بالضرورة من الدين، ولا خلاف أن هذا القدر كفر، ومن صدر عنه فهو كافر، إذا كان مكلفاً، مختاراً، غير مختل العقل، ولا مكره، وكذلك لا خلاف في كفر من جحد ذلك المعلوم بالضرورة للجميع، وتستر باسم التأويل، فيما لا يمكن تأويله، كالملاحدة في تأويل جميع الأسماء الحسنى، بل جميع القرآن، والشرائع، والمعاد الأخروي، من البعث، والقيامة، والجنة، والنار»^(٣).

وقال السعد التفتازاني وغيره: الكفر هو: «عدم الإيمان عما من شأنه»^{١٣} والضمير عائد على الإيمان، أي: عدم الإيمان بشيء مما يصير به المؤمن مؤمناً، وهو يشمل: تكذيب النبي ﷺ في شيء مما جاء به من الدين ضرورة، كما أن الإيمان هو تصديقه ﷺ في جميع ما جاء به من الدين ضرورة، كما يشمل جحود وإنكار ما علم من الدين بالضرورة»^{١٤}.

وتدور جل هذه التعريفات على معاني الإنكار، أو التكذيب، أو الجحود، لشيء مما علم مجيء النبي ﷺ به ضرورة، على وجه اليقين والقطع، وعلى الجملة فإن الكافر اسم لمن لا إيمان له، وهو يشمل:

المشرك: وهو من قال يلهين أو أكثر.

المنافق: وهو من أظهر الإيمان وأبطن الكفر.

(١) المواقف ٨ / ٣٦١.

(٢) ابن الوزير/ أبو عبد الله محمد بن المرتضى الشافعي «إيثار الحق علي الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد» ص ٣٧٦، ٣٧٧، ط/ مطبعة الآداب والمؤيد بمصر، سنة ١٣١٨هـ.

(٣) شرح المقاصد ٤٥٧/٣، قارن الكليات ص ٧٦٣.

(٤) ينظر: عمدة القاري ١/١٠٦، الكليات ص ٧٦٤.

وصف الله بها نفسه، أو وصفه بها رسول الله ﷺ أو خبراً أخبر الله به، أو أخبر به رسوله ﷺ ويكون ذلك عمداً، لا جهلاً، أو خطأ، أو اشتهاهاً، أو تأويلاً، ومن ذلك قوله ﷻ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ﴾^(١) وقال: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلُمًا .. وَعُلُوًّا﴾^(٢) وقال: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَنِهَا﴾^(٣) ونحو ذلك.

٢ - كفر الإباء والاستكبار مع التصديق: وذلك بأن يقر أن ما جاء به الرسول ﷺ حق من ربه، لكنه يرفض اتباعه، أشراً، وبطراً، واحتقاراً للحق وأهله؛ ككفر إبليس، فإنه لم يحدد أمر الله، ولم ينكره، ولكن قابله بالإباء والاستكبار، قال ﷻ: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾^(٤) ويدخل في هذا كفر من عرف الرسول، ولم يتخذ له إباء واستكباراً، كما قال ﷻ عن اليهود: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾^(٥).

٣ - كفر الإعراض: بأن يعرض بسمعه وقلبه عن الرسول ﷺ لا يصدقه، ولا يكذبه، ولا يواليه، ولا يعاديه، ولا يصغي إليه البتة، ويترك الحق، لا يتعلمه، ولا يعمل به، فهو كافر كفر إعراض، كما قال ﷻ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾^(٦) وقال: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا عَمَّا أُذِرُوا مُعْرِضُونَ﴾^(٧).

٤ - كفر النفاق: وهو النفاق الاعتقادي، بأن يظهر الإيمان ويبطن الكفر، كأن يظهر متابعة ما جاء به الرسول ﷺ مع رفضه وجحده بالقلب، ودليله قوله ﷻ:

(١) الزمر.

(٢) النمل: ١٤.

(٣) الشمس.

(٤) البقرة.

(٥) البقرة.

(٦) السجدة.

(٧) الأحقاف.

﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطَغَىٰ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾^(١) إلى غير ذلك من الآيات التي وردت في شأن المنافقين.

٥ - كفر الشك: بأن لا يجوز بصدق النبي، ولا كذبه؛ بل يشك في أمره، ويردد في اتباعه، ودليله قوله ﷺ: ﴿وَدَخَلَ جَنَّتُهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ قَالَ مَا أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَذِهِ أَبَدًا﴾^(٢) وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً وَلَئِن رُّدِدْتُ إِلَىٰ رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا^(٣) قَالَ لَهُ صَاحِبُهَا وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّكَ رَجُلًا^(٤) لَّيَكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا^(٥)﴾^(٦).

وهذه الأنواع من الكفر، موجبة للخلود في النار، ومحطة لجميع الأعمال، إذا مات صاحبها عليها، قال ﷺ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَٰئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ﴾^(٧).

والثاني من أنواع الكفر: كفر أصغر: وهو الكفر العملي، وهو يطلق مجازاً على من ارتكب فعله، وهو لا يخرج من الملة، فصاحبه مؤمن، تجري عليه أحكام الإسلام، وقد أطلقه الشارع على بعض من كبائر الذنوب، على سبيل الزجر والتهديد؛ لأنها من خصال الكفر، وهو مقتضى لاستحقاق الوعيد، دون الخلود في النار، ومن الأمثلة على ذلك: قتال المسلم لأخيه المسلم، قال ﷺ: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا..﴾^(٨).

وقال النبي ﷺ: «سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»^(٩).

وقال: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»^(١٠).

(١) المنافقون.

(٢) الكهف.

(٣) البينة.

(٤) الحجرات.

(٥) رواه البخاري في كتاب الإيمان، باب خَوْفُ الْمُؤْمِنِ مِنْ أَنْ يَحْبِطَ عَمَلُهُ ٢٧/١، ومسلم في كتاب الإيمان، باب بَيَانُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ ٨١/١.

(٦) رواه البخاري في كتاب العلم، باب الْإِنْصَاتِ لِلْعُلَمَاءِ ٥٦/١، ومسلم في كتاب الإيمان، باب بَيَانُ مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ ٨١/١.

والطعن في النسب، والنياحة على الميت، قال ﷺ: «اثنان في الناس هما يهيم كُفْرُ الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ»^(١).

وقول المؤمن لأخيه المؤمن يا كافر، قال رسول الله ﷺ: «إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ فَقَدْ بَاءَ بِهِ أَحَدُهُمَا»^(٢) فقد ساء ﷺ أخاه حين القول، وقد أخبر أن أحدهما باء بها، فلو خرج أحدهما عن الإسلام بالكلية، لم يكن أخاه، بل يكون كافراً^(٣).

ويمكن أن نعتمد الفروق بين الكفر الأكبر والأصغر في الآتي:

١ - أن الكفر الأكبر يخرج من الملة، ويحبط الأعمال، والكفر الأصغر لا يخرج من الملة، ولا يحبط الأعمال، ولكن ينقصها بحسبه، ويعرض صاحبها للوعيد.

٢ - أن الكفر الأكبر يخلد صاحبه في النار، والكفر الأصغر إذا دخل صاحبه النار، فإنه لا يخلد فيها، وقد يتوب الله على صاحبه، فلا يدخله النار أصلاً.

٣ - أن الكفر الأكبر يبيح الدم والمال، والكفر الأصغر لا يبيح ذلك.

٤ - أن الكفر الأكبر يوجب العداوة الخالصة، بين صاحبه وبين المؤمنين، فلا يجوز للمؤمنين محبته ومولاته، ولو كان أقرب قريب، وأما الكفر الأصغر، فإنه لا يمنع الموالاة مطلقاً، بل صاحبه يحب ويوالى بقدر ما فيه من الإيمان، ويُبغض ويُعادى، بقدر ما فيه من العصيان.

والشرك نوعان:

الأول: الشرك الأكبر: وهو الذي يخرج صاحبه عن الملة، ويخلده في النار، ويبيح دمه وماله، وهو تسوية غير الله بالله، فإيا هو من خصائص الله، كما أخبرنا الله عن

(١) رواه مسلم في كتاب الإيمان، باب إطلاق اسم الكُفْرِ على الطَّعْنِ فِي النَّسَبِ وَالنِّيَاحَةِ ٨٢/١.

(٢) رواه البخاري في كتاب الأدب، باب من أكفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال ٢٢٦٣/٥، ونحوه:

مسلم في كتاب الإيمان، باب يتان حال إيمان من قال لأخيه المسلم يا كافر ٧٩/١.

(٣) ابن تيمية «توحيد الألوهية» ٣٥٥/٧، ت/ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي،

ط٢/ مكتبة ابن تيمية.

المشركين أنهم يقولون لأهنتهم في النار: ﴿تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (١) إِذْ تُسَوِّىكُمْ بِرَبِّ
الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾

وهو نوحان:

أولهما: الشرك بالربوبية والأسماء والصفات :

وهو الشرك المتعلق بذات الله ﷻ وأسمائه، وصفاته، وأفعاله، فإن الرب ﷻ هو
الخالق، المالك، المدبر، المعطي المانع، الضار النافع، الخافض الرافع، المعز المذل، فمن شهد
لغيره بشيء من ذلك، فقد أشرك في الربوبية، والأسماء والصفات، ومنه قوله ﷻ: ﴿قُلْ
مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمْ مَنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيتِ
وَيُخْرِجُ الْمَمِيتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ (٣).

وثانيهما: الشرك في الألوهية: وهو أن يتخذ العبد نداً من دون الله، يعبد الله، فيحبه
كما يحب الله، ويخافه كما يخاف الله، ويرجوه كما يرجو الله، ويسأله كما يسأل الله، وهو
الذي قال الله فيه: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ (٤) وقال: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ
أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطُّغُوتَ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ
عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ..﴾ (٥).

وهذا هو الذي قاتل عليه رسول الله ﷺ مشركي العرب؛ لأنهم أشركوا في
الألوهية، قال ﷻ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ
وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ..﴾ (٦) وأخبر ﷻ عنهم أنهم قالوا: ﴿...مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا
إِلَى اللَّهِ زُلْفَى..﴾ (٧) وقالوا: ﴿أَجْعَلِ آلِهَةً إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ (٨).

(١) الشعراء.

(٢) يونس.

(٣) النساء: ٣٦.

(٤) النحل: ٣٦.

(٥) البقرة: ١٦٥.

(٦) الزمر: ٣.

(٧) ص.

الثاني: الشرك الأصغر: مثل يسير الرياء، والتصنع للمخلوق، وعدم الإخلاص لله ﷻ في العبادة، بل يعمل لحظ نفسه تارة، ولطلب الدنيا تارة، ولطلب المنزلة والجاه عند الخلق تارة، فيجعل الله من عمله نصيباً، ولغيره منه نصيباً، وهذا النوع قسيمان:

(أ) شرك ظاهر: ويكون في الألفاظ، كالحلف بغير الله، وقول الرجل: ما شاء الله وشئت، ومالي إلا الله وأنت، ونحوه. وقد يكون ذلك شركاً أكبر بحسب حال قائله ومقصده..

ومنه قوله ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ»^(١).

وعن ابن عباس ؓ أن رجلاً أتى النبي ﷺ فكلّمه في بعض الأمر فقال: ما شاء الله وشئت، فقال النبي ﷺ: «أجعلتني لله عدلاً قل ما شاء الله وحده»^(٢).

كما قال ﷺ: «إِذَا حَلَفَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَقُلْ مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ وَلَكِنْ لِيَقُلْ مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شِئْتَ»^(٣) والفرق بين الواو وثم: أن الواو لمطلق الجمع، فهي تفيد الاشتراك في الحكم، أما ثم: فهي للترتيب والتعقيب، فهي تنفي تلك المشاركة.

(ب) شرك خفي: ويكون في النية، وهو الرياء، قال ﷺ: «إِنَّ أَخَوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ الشَّرْكَ الْأَصْغَرَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا الشَّرْكَ الْأَصْغَرُ؟ قَالَ: «الرِّيَاءُ يُقَالُ لِمَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ إِذَا جَاءَ النَّاسُ بِأَعْمَالِهِمْ أَذْهَبُوا إِلَى الَّذِينَ كُنْتُمْ تَرَاوُونَ (تراءون) فَاطْلُبُوا ذَلِكَ عِنْدَهُمْ»^(٤).

-
- (١) رواه أبو داود في الأيمان والنذور ح ٣٢٥١، والألباني في صحيح الترمذي برقم (١٥٩٠).
- (٢) رواه النسائي ح ١٠٨٢٤، والبيهقي في كتاب الجمعة باب ما يكره من الكلام في الخطبة ح ٥٦٠٣.
- (٣) رواه ابن ماجه كتاب الكفارات، باب النّهي أن يُقال ما شاء الله وشئت ٦٨٤/١.
- (٤) رواه والطبراني في الكبير، ح ٤٣٠١، ونحوه أحمد في المسند ٤٢٨/٥، ح ٢٣٦٨٦.

وعن أبي سعيد قال: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَتَذَكَّرُ الْمَسِيحَ الدَّجَالَ فَقَالَ: «إِلَّا أُخْبِرُكُمْ بِمَا هُوَ أَخَوْفُ عَلَيْكُمْ عِنْدِي مِنَ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ» قَالَ: قُلْنَا بَلَى، فَقَالَ: «الشُّرْكُ الْحَقِيقِيُّ أَنْ يَقُومَ الرَّجُلُ يُصَلِّيَ فَيَزِينُ صَلَاتَهُ لِمَا يَرَى مِنْ نَظَرِ رَجُلٍ»^(١).

والفرق بين الشرك الأكبر والأصغر، مثل الفرق بين الكفر الأكبر والأصغر، في أن الأول يخرج صاحبه من الدين، ويخلده في النار، وليس الثاني كذلك، الخ الفروق التي سبق ذكرها.

والنفاق نوعان:

الأول: النفاق الأكبر: وهو النفاق الاعتقادي، وهو إظهار الإسلام وإبطان الكفر، فهو اختلاف السر والعلانية، وهذا صاحبه في الدرك الأسفل من النار، تحت سائر الكفار، كما قال ﷺ: «إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ يَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا»^(٢) وهذا النوع لا سبيل لنا إلى معرفته، والحكم عليه؛ لأنه أمر باطني لا يعلمه إلا الله ﷻ.

الثاني: النفاق الأصغر: وهو النفاق العملي، وذلك باختلاف السر والعلانية في الأفعال، ويكون في صاحبه خصال إيمان، وخصال نفاق، وله صور، منها ما ورد في قوله ﷺ: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا أَوْعَدَ خَانَ»^(٣) وقوله: «أَرْبَعٌ مِنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ

(١) رواه ابن ماجه في سننه، كتاب الفتن، باب الرِّيَاءِ وَالسُّمْعَةِ ١٤٠٦/٢. ونحوه أحمد في المسند ٣٠/٣، ح ١١٢٧٠، وينظر: معارج القبول ١/٣٧٥ - ٣٧٧، ٣٨٨ - ٣٩١، ابن عبد الروهاب/ سليمان بن عبد الله بن محمد «تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد» ص ٢٩، وما بعد، ط/ مكتبة الرياض الحديثة - الرياض، عقيدتنا ص ٥٢، ٥٣، رسالة في أسس العقيدة ص ٥١ - ٥٣.

(٢) النساء.

(٣) رواه البخاري في كتاب الإيمان، باب عَلَامَةُ الْمُنَافِقِ ١/٢١، ومسلم في كتاب الإيمان، باب بَيَانِ خِصَالِ الْمُنَافِقِ ١/٧٨، ح ٥٩.

وأما أهل النفاق الأكبر، فقد قال الله فيهم: ﴿صُمُّ بُكْمٌ عُمَىٰ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ۖ﴾^(١)
أي في الإسلام في الباطن، وقال ﷺ فيهم ﴿أُولَٰئِكَ يَرْوُونَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً
أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذْكُرُونَ ۖ﴾^(٢).

والفسق نوعان: أكبر وأصغر

الفسق الأكبر: وهو رديف الكفر الأكبر، والشرك الأكبر؛ يخرج صاحبه من
الإسلام، وينفي عنه مطلق الإيمان، ويخلده في النار، إذا مات ولم يتب منه، ولا تنفعه
شفاعة الشافعين يوم القيامة، ومنه قوله ﷺ: ﴿..إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ
فَاسِقُونَ ۖ﴾^(٣).

وقوله: ﴿..فَمَنْ تَوَلَّىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ۖ﴾^(٤).

وقوله: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ ۖ﴾^(٥).

الفسق الأصغر: وهو رديف الكفر الأصغر، والشرك الأصغر، وهو المعصية التي
لا تنفي عن صاحبها أصل الإيمان، أو مطلق الإيمان، ولا تسلبه صفة الإسلام،
قال ﷺ: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ۖ﴾^(٦) وقال: ﴿..وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ
وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فَسُقٌ بِكُمْ ۖ﴾^(٧).

كما قال: ﴿فَلَا زَكَتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ۖ﴾^(٨) وغير ذلك من
الآيات^(٩).

(١) البقرة.

(٢) التوبة، وينظر: رسالة في أسس العقيدة ص ٥٤، كتاب التوحيد ص ١٨ : ٢٥، الوجيز في عقيدة
السلف ص ١٠٣، عقيدتنا ص ٥٣.

(٣) التوبة.

(٤) آل عمران.

(٥) السجدة: ٢٠.

(٦) الحجرات: ٦.

(٧) البقرة: ٢٨٢.

(٨) البقرة: ١٩٧.

(٩) قارن: عقيدتنا ص ٥٣.

والظلم نوعان: أكبر وأصغر

الظلم الأكبر: وهو مرادف للكفر الأكبر؛ وذلك لأن أظلم الظلم، وأكلمه، وأخطره هو الشرك بالله ﷻ الذي هو وضع للعبادة في غير موضعها الصحيح، ولما نزل قوله ﷻ: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ (٢١) قال أصحاب رسول الله ﷺ: «أينما لم يظلم؟ فأنزل الله ﷻ: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ (٢٢) قال الحافظ ابن حجر: «وجه الدلالة منه أن الصحابة ؓ فهموا من قوله: «بظلم» عموم أنواع المعاصي، ولم ينكر عليهم النبي ﷺ ذلك، وإنما بين لهم أن المراد أعظم أنواع الظلم، وهو الشرك، فدل على أن للظلم مراتب متفاوتة» (٢٣).

وقد وردت آيات قرآنية كثيرة أطلق فيها الظلم، وأريد بها الكفر الأكبر، منها قوله ﷻ: ﴿إِنِّي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ أَمْ آتَيْنَاهُمْ أَمْ تَخَافُونَ أَنْ يَحْجِفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُمْ بَلْ أُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (٢٤).

وقوله: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (٢٥) ترى الظالمين مشفقين مما كسبوا وهو واقع بهم.. (٢٦).

الظلم الأصغر: وهو الذي لا ينفي الإيمان عن صاحبه، وهو محصور في ظلم العباد أنفسهم، فيما بينهم وبين ربهم، وفي ظلمهم بعضهم بعضاً، كما جاء عن النبي ﷺ أنه قال: «الدَّوَابُّ عِنْدَ اللَّهِ ثَلَاثَةٌ دِيْوَانٌ لَا يَغْبَأُ اللَّهُ بِهِ شَيْئاً وَدِيْوَانٌ لَا يَتْرُكُ اللَّهُ مِنْهُ شَيْئاً وَدِيْوَانٌ لَا يَغْفِرُهُ اللَّهُ فَأَمَّا الدِّيْوَانُ الَّذِي لَا يَغْفِرُهُ اللَّهُ فَالشِّرْكَ بِاللَّهِ قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَهُ النَّارُ﴾ (٢٧) وَأَمَّا الدِّيْوَانُ الَّذِي لَا يَغْبَأُ اللَّهُ بِهِ شَيْئاً فَظَلَمُ الْعَبْدِ نَفْسَهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ مِنْ صَوْمٍ يَوْمٍ تَرَكَهُ أَوْ صَلَاةٍ تَرَكَهَا

(١) الأنعام.

(٢) لقمان، والحديث رواه البخاري في كتاب الإيمان باب ظلم دون ظلم ٢١/٢١.

(٣) فتح الباري: ٨٧/١.

(٤) النور.

(٥) الشورى: ٢١، ٢٢.

(٦) المائدة: ٧٢.

فان الله عز وجل يغفر ذلك ويتجاوز إن شاء وأما الديوان الذي لا يترك الله منه شيئاً
فَظَلَمُ الْعِبَادِ بَعْضُهُمْ بَعْضاً الْقِصَاصُ لَا مُحَالَةَ^(١).

ومن أمثله في القرآن قوله ﷺ: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلِّغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ
بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ
نَفْسَهُ^(٢)﴾.

وقوله ﷺ: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَجِيشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَّرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا
لِذُنُوبِهِمْ^(٣)﴾.

وقوله: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ^(٤)﴾
فهذا الظلم المذكور في هذه الآيات هو من الظلم الأصغر الذي لا يخرج من ملة
الإسلام..

خطا المسارعة إلى التكفير:

تبين أن كلاً من الكفر، والشرك، والنفاق، والفسق، والظلم، ينقسم إلى أكبر
وأصغر، وأن الأول منها يخرج صاحبه من الإسلام، ويبيع دمه وماله، ويخلده في النار،
وأن الثاني منها دون ذلك في الحكم، فهو لا يخرج صاحبه من الإسلام، ولا يبيع دمه
وماله، ولا يخلده في النار، ومن هنا يتبين لنا خطأ المسارعة إلى تكفير أحد من المسلمين،
بذنب، أو جهل، أو قول، أو عمل، فلعل ذلك من باب الأصغر، لا الأكبر، ومن هنا
أيضاً حذر علماء سلف الأمة من هذه المسارعة، وتورعوا عن نسبة الكفر إلى أحد من
أهل القبلة، وهذه أقوالهم:

يقول الإمام مالك رحمه الله: «من صدر عنه ما يحتمل الكفر من تسعة وتسعين وجهاً،
ويحتمل الإيذان من وجه، حمل أمره على الإيذان»^(٥).

(١) رواه أحمد في مسنده ٢٤٠/٦، ح ٢٦٠٧٣. والحاكم في مستدركه كتاب الإيذان ٦١٩/٤، مجمع
الزوائد كتاب البعث، باب ما جاء في الحساب ٣٤٨/١٠، كنز العمال - كتاب التوبة ٩٨/٤.

(٢) البقرة: ٢٣١.

(٣) آل عمران: ١٣٥.

(٤) الأعراف.

(٥) سابق/الشيخ سيد «فقه السنة» ٤٣٧/٢، ط ١٠/دار الفتح للإعلام العربي، ١٤١٤هـ -
١٩٩٣م.

- وحكي عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لم يكفر أحداً من أهل القبلة.
- وقد نقل عن الشافعي رحمه الله أنه قال: «لا أرد شهادة أحد من أهل الأهواء إلا الخطابية فإنهم يعتقدون حل الكذب»^(١).
- وقال الإمام الأشعري في أول كتابه مقالات الإسلاميين: «اختلف الناس بعد نبيهم صلى الله عليه وسلم في أشياء كثيرة ضلل فيها بعضهم بعضاً، ويري بعضهم من بعض، فصاروا فرقا متباينين، وأحزابا متشتتين، إلا أن الإسلام يجمعهم، ويشتمل عليهم»^(٢).
- وقال: «وأجمعوا (أئمة الإسلام) على أنه لا يقطع على أحد من عصاة أهل القبلة في غير البدع بالنار، ولا على أحد من أهل الطاعة بالجنة، إلا من قطع عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك وقد دل الله تعالى على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(٣) ولا سبيل لأحد إلى معرفة مشيئته تعالى إلا بخبر، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تنزلوا أحداً من أهل القبلة جنة ولا ناراً»^(٤).
- وقال الإمام الرازي: «لا تكفر أحداً من أهل القبلة؛ لأن كونهم غير منكرين لما جاء به الرسول، غير معلوم ضرورة»^(٥).
- وقال: «المختار عندنا أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة إلا بدليل منفصل، ويدل عليه النص والمعقول، أما النص: فبقوله تعالى: ﴿مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا وَآكَلَ ذَيْحَتَنَا فَذَلِكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ فَلَا تُخْفَرُوا اللَّهَ فِي ذِمَّتِهِ﴾^(٦) وأما
-
- (١) شرح المواقف ٨/ ٣٧٠، شرح المقاصد ٣/ ٣٦١، ٣٦٢.
- (٢) الأشعري «مقالات الإسلاميين» ص ١، ٢، ت/ هلموت ريتز، ط/ دار النشر - فرانز شتاينر بفيسنبادن، سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- (٣) النساء: ١١٦.
- (٤) رواه الطبراني في الكبير بسنده عن زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ بلفظ: «لا تُنْزِلُوا عِبَادِي الْعَارِفِينَ الْمُؤَحِّدِينَ مِنَ الْمُذْنِبِينَ الْجَنَّةَ وَلَا النَّارَ حَتَّى أَكُونَ أَنَا الَّذِي أَنْزَلَهُمْ..» قال في مجمع الزوائد: وفيه نفع بن الحرث وهو ضعيف (الطبراني ٥/ ١٩٧، ج ٥٠٧٦، مجمع الزوائد ١٠/ ١٩٣). وينظر:
- الأشعري/ الإمام أبو الحسن «رسالة إلى أهل النفر» ص ٣٧٦، ٣٧٧.
- (٥) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص ٢٤٠، ط/ مكتبة الكليات الأزهرية.
- (٦) رواه البخاري في كتاب الصلاة، باب فَضْلِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ يَسْتَقْبِلُ بِأَطْرَافِ رِجْلَيْهِ قَالَ أَبُو مُجَيْدٍ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ١/ ١٥٣.

المعقول: فهو أن العلم بهذه المسائل، لو كان شرطاً لصحة الإيمان؛ لكان يجب أن لا يحكم النبي ﷺ بإيمان أحد، إلا بعد أن يسأله عنها، ولما لم يكن كذلك، بل كان يحكم بإيمانهم من غير أن يسألهم عن هذه المسائل، علمنا أن الإسلام لا يتوقف عليها»^(١).

وقال الإمام الغزالي: «والذي ينبغي أن يميل المحصل إليه: الاحتراز من التكفير ما وجد إليه سبيلاً، فإن استباحة الدماء والأموال من المصلين إلى القبلة، المصرحين بقول لا إله إلا الله محمد رسول الله خطأ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة، أهون من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم، وقد قال ﷺ: «أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ»^(٢).

فمختار جمهور أهل السنة من الفقهاء والمتكلمين، عدم إكفار أهل القبلة، من المبتدعة المؤولة، في غير ما علم من الدين بالضرورة؛ لكون التأويل شبهة؛ كما هو المعتبر عند أكثر أهل العلم، وأما من أنكر شيئاً من ضروريات الدين، فلا نزاع في إكفاره، إذا كان مكلفاً مختاراً، غير مختل العقل، ولا مكره، وإنما النزاع في إكفار منكر القطعي الثبوت بالتأويل، فلقد صرحوا بعدم الإكفار في غير الضروريات، بالتردد والإنكار^(٣).

فهذا موقف أئمة الإسلام، من أنه لا يكفر مسلم إلا بدليل يقيني، وأنه لا ينبغي المسارعة إلى تكفير أحد من أهل القبلة، والتماس العذر لمن صدر منه الكفر بدليل محتمل، فقد حذرنا رسول الله ﷺ من اتهام أحد بالكفر، فإن عاقبة ذلك وخيمة؛ فقد يؤدي إلى وقوع الرامي بالكفر، فيما رمى به غيره، أي: تكفير القاذف نفسه، كما قال ﷺ: «سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»^(٤) فليحذر كل من يستهين بهذا الأمر، ويسارع دائماً إلى رمي المسلمين بهذه السبة العظيمة، التي ليس بعدها سبة، فقد تلحق به، من حيث رام إلحاقها بغيره.

(١) معالم أصول الدين ص ١١٧.

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد ص ١٢١. والحديث رواه البخاري في كتاب الإيمان، باب «فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ» ١٧/١، ومسلم في كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله.. ٥٢/١.

(٣) ينظر: كليات أبي البقاء ص ٧٦٥، إنباء الحق على الخلق ص ٣٧٦، ٣٧٧.

(٤) سبق تخريجه ص ٢٩.

المبحث الرابع مرتكب الكبيرة

لَقَدْ خَلَقَ اللَّهُ ﷻ الْإِنْسَانَ عَلَى أَكْمَل صُورَةٍ، وَأَجَلَ هَيْئَةً، وَوَهَبَهُ نِعَمًا لَا تَعُدُّ وَلَا تَحْصَى، وَأَجَلَ هَذِهِ النِّعَمِ عَلَيْهِ هِيَ نِعْمَةُ الْإِسْلَامِ؛ وَلَكِي يَتِمَّ عَلَيْهِ هَذِهِ النِّعْمَةُ، أُرْسِلَ إِلَيْهِ رَسَلُهُ، يَرشُدُونَهُ وَيَهْدُونَهُ إِلَى صِرَاطِهِ الْمُسْتَقِيمِ، وَيُلْغَوْنَ رِسَالَاتِهِ إِلَيْهِ، بِمَا فِيهَا مِنْ أَوَامِرٍ وَنَوَاهٍ، وَحُكْمٍ وَتَشْرِيعٍ، وَهَدَايَةٍ وَنُورٍ... الخ.

وَمِنْ أَعْظَمِ نِعَمِ اللَّهِ ﷻ عَلَى الْإِنْسَانِ - أَيْضًا - أَنْ مَنَحَهُ عَقْلًا حُرًّا، بِهِ يَرِيدُ وَيَخْتَارُ، وَمِنْ هُنَا حَمْلُهُ أَمَانَةَ التَّكْلِيفِ، وَهِيَ حُرِيَّةُ الْإِخْتِيَارِ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ، وَالْخَيْرِ وَالشَّرِّ، وَالطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ، فَإِذَا اخْتَارَ الْإِنْسَانُ طَرِيقَ الْإِيمَانِ، كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ طَائِعًا، فَإِنَّ اللَّهَ ﷻ لَا يَغْفِرُ لِمَنْ كَفَرَ أَبَدًا، فَإِذَا نَجَا مِنْهُ الْمُؤْمِنُ، نَجَا مِنَ الْخُلُودِ فِي النَّارِ.

وَلَمَّا كَانَ الْإِنْسَانُ مَرْكَبًا مِنْ عَقْلٍ وَشَهْوَةٍ، وَجَسَدٍ وَرُوحٍ، فَإِنَّهُ يَتَرَدَّدُ أَبَدًا بَيْنَ الطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ، وَالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ، وَالطَّائِعِ وَالْمُحْسِنِ مُوَعِدٍ بِالْجَنَّةِ، بِوَعْدِ اللَّهِ ﷻ وَالْعَاصِيِ وَالْمُسِيءِ إِنْ تَابَ، تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَإِنْ مَاتَ عَلَى مَعْصِيَةٍ وَإِسَاءَةٍ، فَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً، فَوَعَدَ اللَّهُ لَهُ بِالْمَغْفِرَةِ كَائِنْ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ (١) وَبَقِيَتِ الْكَبِيرَةُ، فَمَا حُكْمُهَا؟ هَلْ يَدْخُلُ صَاحِبُهَا النَّارَ أَوْ لَا؟ وَإِذَا أُدْخِلَ: هَلْ يُخْرَجُ مِنْهَا أَوْ لَا؟.

قَبْلَ أَنْ نَفْصَلَ الْإِجَابَاتِ عَنْ تِلْكَ السُّؤَالَاتِ، نَبِينُ أَوَّلًا مَعْنَى الْكَبِيرَةِ، وَالْفَرْقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الصَّغِيرَةِ، فَإِنَّ هَذَا مِنَ الْأَهَمِيَّةِ بِمَكَانٍ؛ فَالْفَارَقُ بَيْنَهُمَا، كَالْفَارَقِ بَيْنَ الْعَفْوِ وَالْمُؤَاخَذَةِ، بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ:

تَعْرِيفُ الْكَبِيرَةِ: تَنَوَّعَتْ وَتَعَدَّدَتْ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ فِي تَعْرِيفِ الْكَبِيرَةِ، وَنَقْتَصِرُ مِنْهَا عَلَى الْآتِي:

قَالَ الْمَاورِدِيُّ: الْكَبِيرَةُ «هِيَ مَا يُوجِبُ الْحَدَّ أَوْ تَوَجُّهَ إِلَيْهَا الْوَعِيدِ».

وَقِيلَ: هِيَ «كُلُّ ذَنْبٍ قَرَنَ بِهِ وَعِيدٌ أَوْ لَعْنٌ».

وقال الحسن البصري: «كل ذنب نسبته الله تعالى إلى النار فهو كبيرة».

ومن أحسن التعاريف ما ورد عن القرطبي قوله: «كل ذنب أطلق عليه بنص كتاب، أو سنة، أو إجماع، أنه كبيرة، أو عظيم، أو أخبر فيه بشدة العقاب، أو علق عليه الحد، أو شدد النكير عليه فهو كبيرة»^(١).

وعلى الجملة فالكبيرة: كل ذنب ورد في كتاب، أو سنة، أو إجماع، فيه حد في الدنيا، أو توعده بالنار، أو اللعن والغضب من الله ورسوله.

وبهذا يعلم الفرق بين الكبيرة والصغيرة، فما ليس فيه حد، أو توعده بالنار، أو اللعن، فهو صغيرة، وإلا كان كبيرة، وذكر بعض العلماء أن الإصرار على الصغيرة، والتباهي أو الاستخفاف بها، يعد أيضاً كبيرة.

وعدد الكبائر غير متفق عليه بين العلماء، فقليل سبع، وقيل تسع، وقد أوصلها بعضهم إلى سبعين، وبعضهم إلى ما هو أزيد، أعظمها الإشراك بالله، ومما ورد عن النبي ﷺ في الكبائر قوله: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ» قالوا يا رَسُولَ اللَّهِ: وما هُنَّ؟ قال الشُّرْكُ بِاللَّهِ وَالسَّحَرُ وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَكْلُ الرِّبَا وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الزَّحْفِ وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلَاتِ»^(٢).

وذكر كثير من العلماء من الكبائر - أيضاً -: الأمن من مكر الله، واليأس من روح الله، والزنا بحليلة الجار، واللواط، وإتيان الحائض، والدبر، والكاهن، وعقوق الوالدين، والسرقة، وشرب الخمر، وقول الزور، واليمين الغموس، والغيبة، والنميمة، وترك التنزه من البول، والغلول... الخ. وهذه وغيرها هي الكبائر، فما حكمها:

(١) تنظر هذه الأقوال في: فتح الباري لابن حجر ١٢/١٤٨، ابن تيمية، الفتاوى ١١/٦٥٠، ٦٥٧، المهيمن في الزواج ١/٥ - ٩، ابن كثير في التفسير ٤/٤٨٦، ٤٨٧، شرح الجوهرة ص ٢٣٣، ٢٣٤.

(٢) رواه البخاري في كتاب الرصايا، باب قول الله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ ٣/١٠١٧، ومسلم في كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها ١/٩٢.

حكم مرتكب الكبيرة: اتفقت كلمة أهل السنة من المتكلمين، والمحدثين، والفقهاء، على أن مرتكب الكبيرة الذي مات، ولم يتب من ذنبه، ليس بكافر، بل هو مؤمن، وأمره مفوض إلى الله ﷻ إن شاء عفا عنه، فأدخله الجنة، وإن شاء أخذه بذنبه، فعاقبه وعذبه في النار^(١).

وذهب كل من المعتزلة والخوارج إلى أن مرتكب الكبيرة مخلد في النار، وقالت المعتزلة خاصة: إنه في منزلة بين المنزلتين، ليس بمؤمن ولا كافر، بل فاسق، وقالت الخوارج خاصة: إنه كافر. وذهب الحسن البصري إلى أنه منافق^(٢).

الأدلة والمناقشة:

أولاً: أدلة أهل السنة: أ- استدل أهل السنة على أن المؤمن ليس بكافر بالآتي:

١- قوله ﷻ: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَفُتِلُوا إِلَىٰ تَبَٰئِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ ﴿١٠٢﴾ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٠٣﴾ فالله ﷻ أثبت وصف الإيمان لمن قاتل بعضهم بعضاً، بل وجعلهم أخوة في الدين.

٢- قوله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَّاءُ إِلَيْهِ

(١) اتفق على هذا جمع كبير من علماء السلف، ينظر على سبيل المثال: الفقه الكبير لأبي حنيفة ص ٤٩، أصول السنة لأبي عبد الله أحمد بن حنبل ص ٥٢، رسالة إلى أهل الثغر للإمام الأشعري ص ٢٧٤، ٢٧٥، اعتقاد أهل السنة للالكائي ١/١٦٩، شرح الطحاوية ص ٢٥٢.

(٢) ينظر: شرح المواقف ٨/٣٦٤، شرح المقاصد ٣/٣٩١، البواقيت والجواهر ٢/١١٥، الغنية في أصول الدين ص ١٦٩، ١٧٠.

(٣) الحجرات: ٩.

٤- وقد ورد في السنة عدة أحاديث في هذا الباب، منها:

حديث أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من عبد قال لا إله إلا الله، ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: «وإن زنى وإن سرق» قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: «وإن زنى وإن سرق على رغم أنف أبي ذر»^(١).

وحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال وَحَوْلَهُ عَصَابَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: «تَعَالَوْا بِأَعْيُنِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا تَسْرِقُوا وَلَا تَزْنُوا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ وَلَا تَعْصُونِي فِي مَعْرُوفٍ فَمَنْ فِي مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ لَهُ كَفَّارَةٌ وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَسَتَرَهُ اللَّهُ فَأَمَرَهُ إِلَى اللَّهِ إِنْ شَاءَ عَاقِبُهُ وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ» قال فَبَايَعْتُهُ عَلَى ذَلِكَ^(٢).

فهذه النصوص وغيرها، تؤكد أن المؤمن لا يكفر بذنوب، ما دام أنه لم يستحلها، وأنه يدخل الجنة برحمة من الله وفضل، أما النصوص التي توهم عكس ذلك، والتي سبق أن أوردنا بعضاً منها عند حديثنا عن الإيمان^(٣) مثل قوله النبي ﷺ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ...»^(٤).

فإنها لا تنفي أصل الإيمان، وإن أثرت في كماله، يقول المروزي رحمته الله: «فالذي صح عندنا في معنى قول النبي ﷺ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ...» وما روي عنه من الأخبار مما يشبه هذا، أن معنى ذلك كله أن من فعل تلك الأفعال، لا يكون مؤمناً مستكمل الإيمان، لأنه ترك بعض الإيمان، نفى عنه الإيمان، يريد به الإيمان الكامل..»

(١) سبق تخريجه ص ١١، وينظر: شرح المواقف ٨/ ٣٥٤، معالم أصول الدين للرازي ص ١١٤، شرح العقائد النسفية ص ٨٠، شرح المقاصد ٣/ ٤٣٢: ٤٣٤، عقيدتنا ص ٣٩، ٤٠، عمدة القاري ١٠٦/١.

(٢) رواه البخاري في كتاب فضائل الصحابة، باب وفود الأنصار إلى النبي ﷺ بِمَكَّةَ وَبَيْعَةِ الْعَقَبَةِ ٣/ ١٤١٣، وينظر: شرح المقاصد ٣/ ٣٩١، ٣٩٢، القول السديد ٣/ ٨٢.

(٣) ص ٩.

(٤) سبق تخريجه ص ٨، ٩.

ورقاعة الحدود عليه دل على أن الإيمان لم يزل كله عنه، ولا اسمه، ولولا ذلك لوجب استتابته، وقتله، وسقطت الحدود»^(١).

ونقول هنا أيضاً: هذه النصوص ونحوها، يتن علماء الإسلام معناها، والمقصود بها في ضوء غيرها من النصوص، لأن ضرب النصوص بعضها ببعض لا يجوز، وأخذ جانب من النصوص وإغفال جانب آخر لا يجوز، وادعاء التعارض الحقيقي بين النصوص - أيضاً - لا يجوز، إذ إن الشرع تنزل من حكيم حميد، لم ينزل ليكذب بعضه بعضاً، وإنما نزل ليصدق بعضه بعضاً.

ثانياً: أدلة المعتزلة والخوارج: استدل كلاهما على أن مرتكب الكبيرة مغلد في النار بما يلي:

١- استدلوا من الكتاب بالآتي:

أ- قوله ﷺ: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾^(٢) قال القاضي عبد الجبار في شرحها: «فالله تعالى أخبر أن العصاة يعذبون بالنار، ويخلدون فيها، والعاصي اسم يتناول الفاسق والكافر جميعاً، فيجب حمله عليها، لأنه تعالى لو أراد أحدهما دون الآخر لبينه، فلما لم يبينه دل على ما ذكرناه»^(٣).

ورد بأن المراد: حدود الإسلام، أي: ومن يخرج عن الإسلام، كما أن المراد بالخلود هو المكث الطويل، على ما هو معناه في اللغة»^(٤).

ب- وما استدلوا به - أيضاً - قوله ﷺ: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾^(٥) فقد توعد الله ﷻ فيها

(١) ينظر: المروزي «تعظيم قدر الصلاة» ٥٧٦/٢.

(٢) النساء.

(٣) عبد الجبار/ القاضي أبو الحسن بن أحمد «شرح الأصول الخمسة» ص ٦٥٧. ت/ د: عبد الكريم عثمان، ط/ مكتبة وهبة القاهرة. ط/ ١، سنة ١٩٩٥ م.

(٤) ينظر: شرح المقاصد ٣/ ٣٨٣، ٣٨٤.

(٥) النساء.

قاتل المؤمن - فيما توعد به - بالخلود في النار، مع أن القتل كبيرة دون الشرك، قال القاضي عبد الجبار بعدما ذكر بعض آيات الوعيد: «والذي يدل على أن الفاسق يخلد في النار ويعذب فيها أبداً ما ذكرناه من عمومات الوعيد، فإنها تدل على أن الفاسق يفعل به ما يستحقه من العقوبة، تدل على أنه يخلد، إذ ما من آية من هذه الآيات التي مرت، إلا وفيها ذكر الخلود والتأيد، أو ما يجري مجراها»^(١).

ورد بأن معنى متعمداً: مستحلاً فعله، على ما ذكره ابن عباس ؓ إذ التعمد على الحقيقة إنما يكون من المستحل، أو يكون معناه: من قتل مؤمناً لأجل إيمانه، ومن فعل ذلك فهو كافر مخلد في النار، أو بأن يكون

الخلود هو المكث الطويل - كما سبق - جمعاً بين الأدلة^(٢).

ج - واستدلوا كذلك بقوله ﷻ: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا﴾^(٣).

ورد بأن المراد: ومن يعص الله ورسوله في التوحيد، بدليل الآيات قبلها، فإنها كانت تتحدث عن التوحيد، وليس عن مرتكب الكبيرة، ولفظ المعصية إذا أطلق دخل فيه الكفر، بدليل قوله ﷻ: ﴿وَتِلْكَ عَادٌ جَحَدُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْا رُسُلَهُمْ﴾^(٤) وقوله: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا﴾^(٥) فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ^(٦) فهي معصية تكذيب وكفر، وصاحبها على هذا يستحق الخلود في النار^(٧).

وعن مجمل هذه الآيات، يقول الإمام ابن حزم في الرد عليهم: «إن آيات الوعيد التي احتج بها من ذهب مذهب المعتزلة والخوارج، لا يجوز أن تخص بالتعلق بها دون آيات العفو، وأحاديث العفو التي احتج بها من أسقط الوعيد، بل الواجب جمع جميع

(١) شرح الأصول الخمسة ص ٦٦٦، متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار ١/ ٢٠١.

(٢) شرح المقاصد ٣/ ٣٨٣، ٣٨٤، الغنية في أصول الدين ص ١٧١.

(٣) الجن.

(٤) هود: ٥٩.

(٥) المزمل: ١٥، ١٦.

(٦) ابن تيمية «توحيد الألوهية» ٧/ ٥٩، عقيدتنا ص ٦٥.

تلك الآيات، وتلك الأخبار، وكلها حق، وكلها من عند الله، وكلها مجمل تفسيرها بآيات الموازنة، وأحاديث الشفاعة، التي هي بيان لعموم تلك الآيات، وتلك الأخبار، وكلها من عند الله^(١).

٢- واستدلوا من السنة بما يلي: استند المعتزلة والخوارج إلى ببعض الأحاديث، التي فيها التصريح بعدم دخول الجنة، أو الخلود في النار مثل قوله ﷺ: «من اقتطع حقَّ امرئٍ مسلمٍ بيمينه فقد أوجب الله له النارَ وحَرَّمَ عليه الجنةَ»^(٢). وقوله ﷺ: «لا يدخل الجنة نمام»^(٣).

وقوله: من قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَتَوَجَّأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا وَمَنْ شَرِبَ سَمًا فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَهُوَ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا وَمَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَهُوَ يَرَدَّى فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا»^(٤).

قال الشيخ الخليلي - مفتي الأباضية في عصرنا هذا - في تعليقه على هذه الروايات: «والروايات - كما قلت - في ذلك كثيرة، تارة تدل على الخلود بالنص عليه، وتارة بالجمع بينه وبين التأييد، وأخرى بالتوعد بحرمان الجنة، أو حرمان شم ريحها، ومحصلها واحد، وإن اختلفت ألفاظها، فإن حرمان الجنة ينافي دخولها في أي وقت من الأوقات، كما أن نفي دخولها يعم جميع الأزمنة»^(٥).

ويرد على ما استندوا إليه من هذه الأحاديث وغيرها، بما سبق أن أوردناه عند كلامنا عن بعض الأحاديث النبوية، التي تصرح بعدم دخول الجنة، لمن ارتكب بعضاً من المعاصي، والتي قد يفهم منها أن العمل ركن من أركان الإيمان، وقلنا آنذاك^(٦): إنها

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم ٤٨/١.

(٢) رواه مسلم في كتاب الإيمان، باب وعيد من اقتطع حقَّ المسلم بيمينه فأجره بالنار ١٢٢/١.

(٣) سبق تخريجه ص ٩.

(٤) رواه مسلم في كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه وإن من قتل نفسه بشيء عذب به في النار وأنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة ١٠٣/١، ١٠٤.

(٥) الشيخ الخليلي «الحق الدامغ» ص ٢٢٥.

(٦) ص ٩.

من باب الترهيب، والمبالغة في النهي والزجر عن ارتكاب مثل هذه المعاصي والذنوب، وليست من باب نفي الإيمان بالكلية.

ومنهج أهل السنة في مثل هذه الأحاديث، هو ضمها إلى ما يقابلها من أحاديث الوعد، وكأنها دليل واحد، فيحمل مطلقها على مقيدها؛ ليحصل الاعتقاد والعمل بجميع هذه الأدلة، فهذه الأحاديث يقابلها الأحاديث الدالة على أن من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، وفي بعض الروايات الصحيحة التصريح بأنه يدخل الجنة وإن زنى وإن سرق وأحاديث الشفاعة، ومن قال لا إله إلا الله مخلصاً دخل الجنة، ونحو ذلك، فيجب الجمع بين هذه الأحاديث التي قد تبدو في الظاهر متعارضة، وهذا ما فعله أهل السنة: فقالوا: إن معنى هذه الأحاديث: لا يدخل الجنة ابتداءً، أو تحمل على مستحل ذلك، أو أن هذا عقابه إن لم يعف الله عنه.

٣- كما استدلوا عقلاً بالآتي:

أ- أنه ﷺ لو لم يعاقب العصاة، لاقتضى ذلك الخلف، والتبديل والكذب في خبره^(١) واللازم باطل، فبطل ما أدى إليه، وثبت ما ذهبنا إليه.

والرد على ذلك من وجوه:

الأول: أن الله ﷻ علق وعيده لأهل الكبائر بالمشيئة، فإذا تخلف الوعيد في حق بعضهم، لم يكن في ذلك كذباً أو تبديلاً.

الثاني: أن الخلف والكذب يحصل إذا لم يعذب جميع العصاة، وأهل السنة لا يقولون ذلك، بل يقولون: إنهم تحت المشيئة، فبعضهم يعذب، ويغفر للآخرين، فهم يقولون بالوعيد المجمل، ومقتضاه: أنه لا بد أن يدخل بعض أهل الكبائر النار؛ لورود الأحاديث في ذلك، ثم يخرجون منها، على قدر أعمالهم.

الثالث: أن إخلاف الوعيد لا يذم، بل يمدح، والله ﷻ يجوز عليه إخلاف الوعيد، ولا يجوز عليه خلف الوعد، والفرق بينهما، أن الوعيد حقه، فأخلافه عفو وهبة،

(١) ينظر: شرح الأصول الخمسة، ١٣٦، ومتشابه القرآن ٢/٦٢٦.

وإسقاط ذلك موجب كرمه وجوده وإحسانه، والوعد حق عليه، أوجبه على نفسه، والله لا يخلف الميعاد^(١).

واللغة العربية تدل على ذلك، فقد ذكر جبار بن سُلمى، عامر بن الطُّفيل، فقال:
كان والله إذا وعد الخير وفى، وإذا وعد الشر أخلف، وهو القائل:
واني وإن أوعدته أو وعدته

ليكذب إيعادي ويصدق موعدى^(٢)

ب- كما استدلوا عقلاً، بأن القول بأن صاحب الكبيرة قد لا يعذب، فيه إغراء بمعصية الله ﷻ فإن من علم أنه إن أتى الكبيرة لا يعذب، سارع في إتقانها^(٣).

والجواب عن ذلك من وجهين:

الأول: لا أحد من أهل الكبائر يضمن، أو يعلم أنه لا يعذب، بل النصوص دالة على دخول بعضهم النار. كما سبق - فأين الإغراء؟.

الثاني: أن قولهم ينعكس عليهم؛ فإن العاصي إذا علم أنه بمجرد ارتكاب المعصية يخلد في النار، إن مات غير تائب، فإن هذه المقالة سوف تفتح أمامه باب اليأس والقنوط، ومن ثم يبقى مصراً على معصيته.

ج - واستدلوا أيضاً بأن الفاسق لو دخل الجنة؛ لكان باستحقاق؛ لامتناع دخول غير المستحق، كالكافر، واللازم منتف؛ لبطلان استحقاقه ذلك. ورد بمنع المقدمتين، بل إنما يدخل الجنة بفضل الله ورحمته، ووعدته ومغفرته^(٤).

ثالثاً: استدلال المعتزلة على أن صاحب الكبيرة فاسق

يقول القاضي عبد الجبار مبيناً مذهب المعتزلة ودليلهم: أما الدليل على أن صاحب الكبيرة ليس بمؤمن: فهو ما قد ثبت من أنه يستحق بارتكاب الكبيرة الذم

(١) ابن القيم «مدارج السالكين» ١/ ٣٩٦.

(٢) ينظر: ابن عبد ربه «العقد الفريد» ١/ ١٩٩.

(٣) ينظر: شرح الأصول الخمسة ص ٦٨٣.

(٤) ينظر: شرح المقاصد ٣/ ٣٨٤.

وأما الدليل على أنه ليس بكافر: فهو أن الكافر في الشرع، اسم لمن يستحق العقاب العظيم، ولذا يختص بأحكام مخصوصة، نحو المنع من المناكحة، والموارثة، والدفن في مقابر المسلمين، ومعلوم أن صاحب الكبيرة ممن لا يستحق العقاب العظيم، ولا تجري عليه هذه الأحكام فلم يجوز أن يسمى كافراً^(١).

(١) المؤمنون.
(٢) الأنفال.
(٣) النور: ٦٢.
(٤) ينظر: شرح الأصول الخمسة ص ٧٠١، ٧٠٢، وبشكل موسع ٦٩٧-٧٣٨، الخياط الانتصار
والرد على ابن الراوندي، ص ١٦٤-١٦٧، قارن: شرح المواقف ٣٦٩/٨.
(٥) شرح الأصول الخمسة ص ٦٩٧.

ورد أهل السنة على ذلك، بأننا نختار كون الفاسق مؤمناً على التحقيق، والدليل عليه: أن الإيمان في اللغة هو التصديق، قال ﷺ في قصة يوسف: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ أي بمصدق، والفاسق مصدق، ويوصف بالإيمان.

ولذا فإن الأحكام المختصة بالمؤمنين، تجري على الفسقة، من الدفن في مقابر المسلمين، والصلاة عليهم، وصرف مال المصالح، وصرف الزكوات إليهم، وغير ذلك، ولأنهم سموه عارفاً بالله ﷻ مع فسقه، فلم لا يجوز أن يسمى مؤمناً.

فإن استدلل المعتزلة على أن الإيمان هو الطاعات، بدليل قول الله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾ والمراد به الصلاة إلى بيت المقدس، وقوله ﷻ: «الإيمان بضغ وسبعون باباً».

فالجواب: أنا نساعدهم على وقوع اسم الإيمان على هذه الأشياء؛ لأنها تتصل به، ومن جملة أحكامه ولكنه مجاز.

ويقول الإمام الأشعري: «أجمعوا على أن المؤمن بالله تعالى وسائر ما دعاه النبي ﷺ إلى الإيمان به، لا يخرج عنه شيء من المعاصي، ولا يحبط إيمانه إلا الكفر، وأن العصاة من أهل القبلة، مأمورين بسائر الشرائع، غير خارجين عن الإيمان بمعاصيهم، وقد سمي الله عصاة أهل القبلة مؤمنين بقوله: ﴿يَتَأْتِيهِمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ الآية، فلو كانوا خرجوا من الإيمان بمعاصيهم - كما قالت القدرية - لما تعلق عليهم فرض الطهارة، وكان خطاب الله تعالى منصرفاً إلى

(١) يوسف: ١٧

(٢) البقرة: ١٤٣.

(٣) صحيح ابن حبان ٤١٩/١، ح ١٩٠، ورواه مسلم في كتاب الإيمان، باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها وأفضل الحياء وكونه من الإيمان. بلفظ: «الإيمان بضغ وسبعون أو بضغ وستون شعباً» ٦٣/١.

(٤) ينظر: الغنية في أصول الدين ص ١٧٣، ١٧٤.

(٥) المائة: ٦.

المؤمنين دونهم، وكذلك قال: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ...﴾^(١) ولم يخص بالحض على ذلك الطائعين دون العاصين^(٢).

وبالتالي لا يسلب من الفاسق اسم الإيمان المطلق بالكلية، ولا يخلد في النار، كما قالت المعتزلة، فهو مؤمن ناقص الإيمان، أو مؤمن بالإيمان، فاسق بالكبيرة، فلا يعطى الاسم المطلق، ولا يسلب مطلق الاسم، ولا يشهد على أحد من أهل القبلة أنه في النار لذنب عمله، ولا لكبيرة أتاها، ولا تخرجه عن الإسلام بعمل، إلا بنص، كترك الصلاة، وشارب الخمر، وما أشبه ذلك، أو يبتدع بدعة ينسب صاحبها إلى الكفر والخروج عن الإسلام^(٣).

رابعاً: استدلال الخوارج على أن مرتكب الكبيرة كافر

استدل الخوارج على أن مرتكب الكبيرة كافر، بالآتي:

١- قوله ﷻ: ﴿.. وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ ١٠٠ فإن كلمة (مَنْ) عامة في كل من لم يحكم بما أنزل الله، فيدخل فيه الفاسق المصدق، وأيضاً فقد علل كفرهم بعدم الحكم، فكل من لم يحكم بما أنزل الله كان كافراً، والفاسق لم يحكم بما أنزل الله.

ورد بأن الموصولات لم توضع للعموم، بل هي للجنس، تحتل العموم والخصوص، فيكون المعنى المراد: من لم يحكم بشيء مما أنزل الله أصلاً، ولا نزاع في كونه كافراً، أو أن المراد بما أنزل الله، هو التوراة بقريئة ما قبله، وهو (إنا أنزلنا التوراة.. الآية) وأمتنا غير متعبدة بالحكم، فيختص باليهود، فيلزم أن يكونوا كافرين إذا لم يحكموا بالتوراة، ونحن نقول بموجبه" وهذا الأخير ضعيف؛ لأن الاعتبار بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب.

(1) الجمعة: 9.

(٢) رسالة إلى أهل الثغر ص ٢٧٤-٢٧٦

(٣) ينظر: قطف الثمر ص ٨٦.

(٤) المائدة.

(٥) ينظر: شرح المواقف ٨ / ٣٦٤.

٢- واستدلوا بقوله ﷺ: ﴿...وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ (١) فقد قال بعد إيجاب الحج (ومن كفر) أي: لم يحج، (فإن الله غني عن العالمين) فقد جعل ترك الحج كفراً (٢).

وأجيب: بأن المراد من جحد وجوبه، وأنكره، أو استهزأ به، وهذا لا شك في كفره، وبه قال ابن عباس، ومجاهد، وغير واحد، قاله ابن كثير، ويدل لهذا الوجه، ما روي عن عكرمة، ومجاهد من أنها قالا: لما نزلت ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ (٣) قالت اليهود: فنحن مسلمون، فقال النبي ﷺ: إن الله فرض على المسلمين حج البيت من استطاع إليه سبيلاً، فقالوا: لم يكتب علينا، وأبوا أن يحجوا، فأنزل الله ﷻ (ومن كفر فإن الله غني عن العالمين) (٤).

وعن مجاهد أنه سئل عن قول الله ﷻ (ومن كفر فإن الله غني عن العالمين) ما هذا الكفر؟ قال: من كفر بالله واليوم الآخر.

وعن عطاء بن أبي رباح في الآية، قال: من كفر بالبيت.

وعن ابن زيد، قال: من كفر بهذه الآيات.

وعن ابن مسعود قال: ومن كفر فلم يؤمن فهو الكافر (٥).

أما من أمن بالحج، وأقر به، ولكنه لم يحج لكسل، أو بخل، أو نحوه، فهو كافر كفراً عملياً مجازياً.

٣- كما استدلوا بقوله ﷺ: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي

(١) آل عمران.

(٢) شرح المواقف ٨/ ٣٦٥.

(٣) آل عمران: ٨٥.

(٤) ينظر: تفسير أضواء البيان ١/ ٢٠٣، الدر المنثور ٢/ ٢٧٦.

(٥) ينظر: الدر المنثور ٢/ ٢٧٧.

كُنْتُمْ بِهِ كَاذِبُونَ ﴿١٠٠﴾ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَىٰ كُلِّ فَاسِقٍ كَافِرٍ .

وأجيب: بأن قوله: (وأما الذين فسقوا) ليس باقياً على عموم الظاهر؛ لأنه يقتضي أن كل فاسق مكذب بالقيامة، وأنه باطل قطعاً^(١).

كما رد بأن المراد بالفسق هنا: الفسق الأكبر، وهو مضاه للكفر الأكبر - على ما مضى -
 - بدليل قوله: ﴿وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا تُكَذِّبُونَ﴾ (٣)
 فالفاسق المكذب بالنار، كافر قطعاً، وليس المراد به مرتكب الكبيرة؛ فهو ليس مكذباً
 بعذاب النار.^(٤)

٤- ومن السنة: استدلال المعتزلة بقول النبي ﷺ: «مَنْ تَرَكَ صَلَاةً مُتَعَمِّدًا فَقَدْ كَفَرَ»^(١)، ويقولون: «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَحْجَّ فَلَيْمُتْ إِنْ شَاءَ يَهُودِيًّا وَإِنْ شَاءَ نَصْرَانِيًّا»^(٢).
ورد بأن أحاديث الآحاد، لا تعارض الإجماع المتعقد، قبل حدوث المخالفين^(٣).

- (١) السجدة.
(٢) شرح المواقف ٣٦٨/٨.
(٣) السجدة.
(٤) قارن: تفسير الفخر الرازي ١٠٣/٢٨، أضواء البيان ٤١١/١، الدر المنثور ٥٥٣/٦
(٥) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه بلفظ: «من ترك صلاة مكتوبة متعمدا فقد برئت منه ذمة الله ومن برئت منه ذمة الله فقد كفر» ١٧١/٦، ح ٣٠٤٣٨، تحفة الأحوذى ١٠٠/٦، ونسبه العيني إلى أحمد وبعض المالكية، ينظر: عمدة القاري ١٢٠/١.
(٦) رواه ابن عبد البر عن عمر بن الخطاب مرفوعاً. ينظر: التمهيد ١٦٥/١٦، وقال في مرقاة المفاتيح ٥٥٨/٢: حديث صحيح، وإن ضعفه النووي؛ لأنه صح عن عمر، وهو لا يقال من قبل الرأي فيكون في حكم المرفوع، فصحته عن عمر تستلزم صحته عن النبي ﷺ. ينظر: المغني عن حمل الأسفار ١٩٣/١، نصب الراية ٤١٢/٤، ٤٥٠. ورواه الترمذي عن علي، كتاب الحج، باب ما جاء في التَّغْلِيظِ فِي تَرْكِ الْحُجِّ ١٧٦/٣، بلفظ: «مَنْ مَلَكَ رَأْدًا وَرَاحِلَةً تَبْلُغُهُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ وَلَمْ يَحُجَّ فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا»، قال أبو عيسى هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وفي إسناده مقال، وهلال بن عبد الله تجهول، والخارث يضعف في الحديث، ورواه الدارمي في سننه بلفظ: «مَنْ لَمْ يَتَمَتَّعْ عَنِ الْحُجِّ حَاجَةً ظَاهِرَةً أَوْ سُلْطَانًا جَائِزًا أَوْ مَرَضًا حَاطِسَ قِمَاتٍ وَلَمْ يَحُجَّ فَلَيُمُتْ إِنْ شَاءَ يَهُودِيًّا وَإِنْ شَاءَ نَصْرَانِيًّا» سنن الدارمي ٤٥/٢ ح ١٧٨٥، ونحوه مصنف ابن أبي شيبة ٣٠٥/٣ ح ١٤٤٥٠.
(٧) ينظر: شرح المواقف ٣٦٨/٨، وينظر الهوامش السابقة، حيث إن في الحديثين مقال.

كما يمكن أن يرد عن الحديث الأول بأن المراد الكفر العملي، ويدل له حديث النبي ﷺ في الصحاح: «من تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ» قال العيني: «وقوله ﷺ من ترك صلاة متعمداً فقد كفر، محمول على الزجر والوعيد، أو مؤول، أي إذا كان مستحلاً، أو المراد كفران النعمة».

وضَعَفَ الثاني أئمة الحديث، ولو صح فهو محمول على المبالغة في الزجر والوعيد، وترهيب تارك الحج، مع القدرة عليه، فقد قال ﷺ: «..وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ» وقد سبق بيان معناه.

خامساً: استدلال من قال إن مرتكب الكبيرة منافق

احتج من زعم أنه منافق - وهو الإمام الحسن البصري - بوجهين:

الأول: نقلي، وهو قوله ﷺ: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا أُوْتِمِنَ خَانَ».

ورد بأنه متروك الظاهر؛ لأن من وعد غيره أن يخلع عليه خلعة نفيسة ثم أخلفه، لم يخرج بذلك عن الإيمان إلى النفاق إجماعاً، وقيل معناه: أن هذه الخصال الثلاث، إذا صارت معاً ملكة الشخص، كانت علامة لنفاقه، وأما بدون كونها ملكة فلا، فإخوة يوسف وعدوا أباهم أن يحفظوا فأخلفوا، واثمنهم أبوهم، فخانوا وكذبوا في قولهم: «فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ» وما كانوا منافقين اتفاقاً، على أن العلامة الدالة على شيء، قد لا تكون قطعية الدلالة، فيجوز تخلف المدلول عنها.

(١) رواه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب إثم من ترك العصر ١/٢٠٣.

(٢) عمدة القاري ١/١٢٠

(٣) آل عمران.

(٤) سبق تخريجه ص ٣٣.

(٥) يوسف: ١٧.

(٦) ينظر: شرح المواقف ٨/٣٦٨، ٣٦٩.

وقد سبق أن أوردنا هذا الحديث^(١) في الدلالة على النفاق العملي، والذي لا يخرج صاحبه من الإسلام، بخلاف النفاق العقدي، الذي يخلد صاحبه في النار، في الدرك الأسفل منها.

الثاني: عقلي، وهو أن من اعتقد من العقلاء أن في هذا الجحر حية، لم يدخل يده فيه، فإذا زعم ذلك، ثم أدخل يده فيه علم، أنه قاله لا عن اعتقاد، وكذا الحال فيمن ارتكب الكبيرة.

قلنا مضرة الحية عاجلة محققة، بخلاف عقاب الذنب؛ لأنها آجلة وغير محققة؛ إذ يجوز التوبة والعفو، فافترقا^(٢).

ويعد بيان أقوال علماء الأمة، بأدلتهم المختلفة، ومناقشتها، يتبين لنا أن مذهب أهل السنة، هو المذهب الحق، لقوة حججه وأدلته من ناحية أولى، ولاشتماله على عقيدة الإسلام السمحة، وإظهاره عفو الله، وسعة رحمته، ومغفرته لذنوب عباده، من ناحية ثانية، وفتح باب الرحمة، مما يحجب الرحمن إلى عباده، ولا يقنطهم منها، من ناحية ثالثة.

(١) ص ٣٣.

(٢) ينظر: شرح المواقيف ٨/ ٣٦٩.

ثبت بأهم المصادر

اول:

١- القرآن الكريم.

ثانياً: كتب التفاسير

- ٢ - الرازي/ الإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين «مفاتيح الغيب» ط/ دار
الغد العربي، سنة ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- ٣ - السعدي/ عبد الرحمن بن ناصر «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان»
ت/ ابن عثيمين، ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٣ - السمعاني/ أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار «تفسير القرآن»
ت/ ياسر بن إبراهيم، و غنيم بن عباس بن غنيم، ط/ دار الوطن - الرياض -
السعودية - سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٤ - السيوطي/ جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال «الدر المنثور» ط/ دار الفكر -
بيروت، سنة ١٩٩٣م.
- ٥ - الشنقيطي/ محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني «أضواء البيان في إيضاح
القرآن بالقرآن» ت/ مكتب البحوث والدراسات، ط/ دار الفكر للطباعة والنشر -
بيروت - سنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ٦ - الصنعاني/ عبد الرزاق بن همام «تفسير القرآن» ت/ د. مصطفى مسلم محمد
الناشر/ مكتبة الرشد - الرياض، ط/ ١، سنة ١٤١٠هـ.
- ٧ - الطبري/ محمد بن جرير بن يزيد بن خالد «جامع البيان في تأويل القرآن»
ط/ دار الفكر - بيروت، سنة ١٤٠٥هـ.
- ٨ - ابن العربي/ أبو بكر محمد بن عبد الله «أحكام القرآن» ت/ محمد عبد القادر
عطا، ط/ دار الفكر للطباعة والنشر - لبنان.

٩ - القرطبي / محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح «الجامع لأحكام القرآن»
ط/ دار الشعب، القاهرة، بدون.

١٠ - ابن كثير/ أبو الفداء إسماعيل الدمشقي «تفسير القرآن العظيم» ط/ دار
الفكر - بيروت، سنة ١٤٠٨ هـ.

ثالثاً : كتب الحديث النبوي الشريف

١١ - البخاري/ أبو عبدالله محمد بن إسماعيل الجعفي «الجامع الصحيح
المختصر» ت/ د. مصطفى ديب البغا، ط ٣/ دار ابن كثير، اليمامة - بيروت - ١٤٠٧ -
١٩٨٧ م.

١٢ - البيهقي/ أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى «سنن البيهقي
الكبرى» ت/ محمد عبد القادر عطا، ط/ مكتبة دار الباز - مكة المكرمة سنة ١٤١٤ هـ
- ١٩٩٤ م.

١٣ - الترمذي/ محمد بن عيسى أبو عيسى السلمي «الجامع الصحيح سنن
الترمذي» ط/ دار إحياء التراث العربي - بيروت، ت/ أحمد محمد شاكر وآخرون.

١٤ - الحاكم/ أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري «المستدرک علی
الصحيحين» ت/ مصطفى عبد القادر عطا، ط ١/ دار الكتب العلمية - بيروت، سنة
١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

١٥ - ابن حبان/ أبو حاتم محمد بن أحمد التميمي البستي «صحيح ابن حبان
بترتيب ابن بلبان» ت/ شعيب الأرناؤوط، ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢، سنة
١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

١٦ - ابن حنبل/ أبو عبدالله أحمد بن محمد الشيباني «مسند الإمام أحمد بن حنبل»
ط/ مؤسسة قرطبة - القاهرة.

١٧ - ابن حنبل/ الإمام أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد «كتاب السنة» ت/ د:
محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، ط/ دار ابن القيم، ط ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

- ١٨ - أبو داود/ سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي «سنن أبي داود»
ط/ دار الفكر، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، بدون.
- ١٩ - ابن راهويه/ إسحاق بن إبراهيم بن مخلد «مسند إسحاق بن راهويه»
ت/ د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، ط١/ مكتبة الإيمان - المدينة المنورة -
١٤١٢-١٩٩١.
- ٢٠ - الزيلعي/ جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد «تخريج الأحاديث
والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري» ت: عبد الله بن عبد الرحمن السعد،
ط١/ دار ابن خزيمة - الرياض - ١٤١٤هـ.
- ٢١ - الطبراني/ أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب «المعجم الكبير» ت/ حمدي
بن عبد المجيد السلفي، ط٢/ مكتبة الزهراء - الموصل - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.
- ٢٢ - العراقي/ أبو الفضل «المغني عن حمل الأسفار» ت/ أشرف عبد المقصود،
ط١/ مكتبة طبرية - الرياض - سنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ٢٣ - العيني/ بدر الدين محمود بن أحمد «عمدة القاري شرح صحيح البخاري»
ط/ دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٢٤ - ابن ماجه/ محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني «سنن ابن ماجه» ت/ محمد
فؤاد عبد الباقي، ط/ دار الفكر - بيروت.
- ٢٥ - النسائي/ أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن «المجتبى من السنن»
ت/ عبد الفتاح أبو غدة، ط/ مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط٢/ سنة
١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٢٦ - النيسابوري/ الإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري «صحيح
مسلم» ت/ محمد فؤاد عبد الباقي، ط/ دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٢٧ - الهندي/ علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين «كنز العمال في سنن
الأقوال والأفعال» ت/ محمود عمر الدمياطي ط١/ دار الكتب العلمية - بيروت -
سنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

رابعاً: كتب اللغة والتراجم والمصطلحات

- ٢٨ - الأزهرى/ أبو منصور محمد بن أحمد «تهذيب اللغة» ت/ عبد السلام هارون، مراجعة محمد على النجار، ط/ الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦م.
- ٢٩ - الجرجاني/ علي بن محمد بن علي «التعريفات» ت/ إبراهيم الأبياري، ط/ دار الكتاب العربي- بيروت، ط/ ١، سنة ١٤٠٥هـ
- ٣٠ - الرازي/ محمد بن أبي بكر «مختار الصحاح» ت/ محمود خاطر، ط/ مكتبة لبنان ناشرون- بيروت- ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
- ٣١ - الراغب الأصفهاني/ الحسين بن محمد «المفردات في غريب القرآن» ت/ د: محمد أحمد خلف الله، ط/ المكتبة الفنية الحديثة- الناشر مكتبة الأنجلو، ١٩٧٠م.
- ٣٢ - الزبيدي/ محب الدين أبو فيض السيد محمد مرتضى الحسيني «تاج العروس من جواهر القاموس» ط/ المطبعة الخيرية بالجمالية.
- ٣٣ - الزمخشري/ محمود بن عمر «أساس البلاغة» ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/ ٣، سنة ١٩٨٥م.
- ٣٤ - ابن سيده/ علي بن إسماعيل «المحكم والمحيط الأعظم» ت/ مصطفى السقا، د/ حسين نصار، ط/ معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، ط/ ١، سنة ١٣٣٧هـ- ١٩٠٨م.
- ٣٥ - ابن فارس/ أبو الحسين أحمد بن زكريا «مقاييس اللغة» ت/ عبد السلام محمد هارون، ط/ ٢ دار الجليل - بيروت - لبنان - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٣٦ - الفراهيدي/ أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد «كتاب العين» ت/ د: مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، ط/ منشورات مؤسسة الأعلى - بيروت، ط/ ١، سنة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- ٣٧ - الفيروزآبادي/ محمد بن يعقوب «القاموس المحيط» ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية، ١٣٠١هـ.

٣٨ - الكفومي/ أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني «الكليات» ت/ عدنان درويش - محمد المصري، ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٣٩ - ابن منظور/ جمال الدين محمد بن مكرم الأفيقي المصري «لسان العرب» ت/ أمين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدي ط/ دار إحياء التراث العربي - مؤسسة التاريخ العربي، ط/ ٣، سنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

خامساً: كتب العقائد والفلسفة، وأخرى

٤٠ - الأثري/ عبد الله بن عبد الحميد «الوجيز في عقيدة السلف الصالح أهل السنة والجماعة» را/ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، ط/ وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالسعودية، سنة ١٤٢٢هـ.

٤١ - الإسفراييني/ طاهر بن محمد «التبصير في الدين» ت/ محمد زاهد بن الحسن الكوثري، ط/ مكتبة نشر الثقافة الإسلامية ط/ ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م.

٤٢ - الأشعري/ الإمام أبو الحسن «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين» ت/ هلموت ريتز، ط/ دار النشر - فرانز شتاينر بفيسنبادن، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٤٣ - الأشعري/ الإمام أبو الحسن «اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع» ت/ د: حمودة غرابية، ط/ المكتبة الأزهرية للتراث، ١٩٩٣م.

٤٤ - الأشعري «رسالة إلى أهل الثغر» ت/ عبد الله شاكرا المصري ط/ ١/ مكتبة العلوم والحكم - السعودية - لبنان - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

٤٥ - ابن باديس/ عبد الحميد «العقائد الإسلامية من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية» ت/ محمد الصالح رمضان، ط/ ١/ دار الفتح - الشارقة - الإمارات العربية - ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٤٦ - الباقلاني/ الإمام أبو بكر بن الطيب «تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل» ت/ عماد الدين أحمد حيدر، ط/ مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - ط/ ١، ١٩٨٧م.

٤٧ - الباقلاني/ القاضي أبو بكر الطيب «الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به» ت/ محمد زاهد الكوثري، ط/ المكتبة الأزهرية للتراث، ط/ ٢، سنة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٤٨ - البيجوري/ الشيخ إبراهيم «تحفة المريد على جوهرة التوحيد» ط/ المعاهد الأزهرية، سنة ١٩٩٧م.

٤٩ - البيهقي/ الإمام أحمد بن الحسين «الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد» ت/ أحمد عصام الكاتب، ط/ دار الآفاق الجديدة، ط/ ١ - بيروت - سنة ١٤٠١هـ.

٥٠ - التفتازاني/ مسعود بن عمر بن عبد الله «شرح العقائد النسفية» ت/ د: أحمد حجازي السقا، ط/ ١ مكتبة الكليات الأزهرية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٥١ - التفتازاني/ مسعود بن عمر بن عبد الله «شرح المقاصد» ت/ إبراهيم شمس الدين، ط/ دار الكتب العلمية، ط/ ١، سنة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٥٢ - ابن تيمية/ الإمام العلامة شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن شهاب الدين «مجموعة الفتاوى» ت/ عامر الجزار، أنور الباز، ط/ ٢ دار الوفاء - مكتبة العبيكان، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٥٣ - ابن تيمية/ الإمام العلامة شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن شهاب الدين «بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية» ت/ د. موسى سليمان الدويش، ط/ ١ / مكتبة العلوم والحكم، سنة ١٤٠٨هـ.

٥٤ - ابن تيمية/ الإمام العلامة شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن شهاب الدين «توحيد الألوهية» كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية، ت/ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، ط/ ٢ / مكتبة ابن تيمية.

٥٥ - الجرجاني/ السيد الشريف علي بن محمد «شرح المواقف» ط/ دار الكتب العلمية ط/ ١، سنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٥٦ - جوهرى/ د: محمد ربيع محمد «عقيدتنا» ط/ وزارة الأوقاف، بدون.

- ٥٧ - الجويني/إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف
«الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد» ت/د: محمد يوسف موسى، على عبد
المنعم عبد الحميد، ط/ مكتبة الخانجي، ط/ ٣، سنة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ٥٨ - الجويني/إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله «لمع الأدلة في
قواعد عقائد أهل السنة والجماعة» ت/د: فؤاد حسين محمود، ط/ ٢/ عالم الكتب - لبنان
- سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٥٩ - ابن حزم الأندلسي/ أبو محمد علي بن أحمد «الفصل في الملل والأهواء
والنحل» ط/ دار الكتب العلمية، ط/ ٢ - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٦٠ - حكيم/ حافظ بن أحمد «معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم
الأصول» ت/ عمر بن محمود أبو عمر، ط/ ١/ دار ابن القيم - الدمام - ١٤١٠هـ -
١٩٩٠م.
- ٦١ - أبو حنيفة/ الإمام النعمان بن ثابت الزوطي «الفقه الأكبر» ت/د: محمد
عبد الرحمن الخميس، ط/ ١/ مكتبة الفرقان - الإمارات، ١٤١٩هـ
- ٦٢ - الخلال/ أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد «السنة» ت/د: عطية
الزهراني ط/ ١/ دار الراية - الرياض - سنة ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- ٦٣ - أبودقيقه/ الشيخ محمود «القول السديد في علم التوحيد» تحقيق/ د: عوض
الله حجازي، ط/ الإدارة العامة لإحياء التراث، ط/ ٢، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ٦٤ - الرازي/ الإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين «معالم أصول الدين»
ر/ طه عبد الرؤوف سعد، ط/ مكتبة الكليات الأزهرية، بدون.
- ٦٥ - الرازي/ الإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين «محصل أفكار
المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتقدمين» ط/ مكتبة الكليات الأزهرية.
- ٦٦ - السعوي/ محمد بن عودة «رسالة في أسس العقيدة» ط/ ١/ وزارة الشؤون
الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالسعودية، سنة ١٤٢٥هـ.

- ٧٨ - المواهبي/ عبد الباقي الحنبلي «العين والأثر في عقائد أهل الأثر» ت/ عصام
رواس قلعجي، ط/ دار المأمون للتراث - لبنان - ط/ ١، سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٧٩ - النيسابوري/ أبو سعيد عبد الرحمن المتولي «الغنية في أصول الدين» ت:
عماد الدين أحمد حيدر، ط ١/ مؤسسة الكتب الثقافية - لبنان - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٧م.
- ٨٠ - ابن الوزير/ أبو عبد الله محمد بن المرتضى اليماني «إيثار الحق علي الخلق في
رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد» ط/ مطبعة الآداب والمؤيد بمصر،
سنة ١٣١٨هـ.

خاتمة

الحمد لله كثيراً، على توفيقه ومننه، وله الشكر وفيرا، على إتمام نعمته وفضله، وله
الرضا حتى يرضى، ولا حول ولا قوة إلا بالله.
وبعد/

فهنا وقفة نختم بها هذه الدراسة بأهم نتائجها، وهي:

- ١- أن تصديق القلب لما جاء به النبي ﷺ أهم ركن في الإيمان، إذ به ينجو المؤمن من الخلود في النار، مهما كان فعله أو قوله بعد ذلك.
- ٢- أن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.
- ٣- أن الإيمان أمر خالص لله، لا يعلمه غيره، والإسلام قول ظاهر يعرفه الناس، فيميز المسلم عن غيره، وينبغي أن يجتمع في قلب المؤمن إيمان وإسلام.
- ٤- بيان خطأ المسارعة إلى تكفير أحد من أهل القبلة، وأنه ينبغي التروي والتأني قبل الإقدام على رمي أحد بالكفر، فالكفر لا يكون إلا بالأمور الظاهرة البينة، التي عندنا فيها من الله ﷻ برهان.
- ٥- أن أصحاب المعاصي من المؤمنين ليسوا بكفار، على ما ذهب إليه أهل السنة، وإنما هم عصاة، وأمرهم مفوض إلى الله، الذي لا نزكي عليه أحدا، ولا نفتات عليه في دخول جنة أو نار.
- ٦- بطلان القول بالمنزلة بين المنزلتين، وتكفير المؤمن، وخلوده في النار، على ما ذهب إليه المعتزلة حيث لم يرد نصاً ولا معنى في كتاب الله، أو سنة نبيه ﷺ.
- ٧- أن الله ﷻ أرحم بعباده من عناده؛ حيث وعدهم بمغفرة الذنوب كبيرها وصغيرها، وتوعدهم الخوارج والمعتزلة بالنار، وعدم الخروج منها.